الأمـم المتحـدة

S/PV.8883



مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٨٣

الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاماو	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، تُستكمل هذه الوثيقة الرسمية لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/884) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الشأن.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التاليين إلى المشاركة في الجلسة: السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد دانيال ليفي، رئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط والسيدة حنان عشراوي، القيادية في المجتمع المدني والسياسي.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): بدايةً، أرحب بالتواصل المستمر بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأشجع بقوة على زيادة تعزيز هذه الجهود التي من شأنها أن تحسّن الظروف في الميدان وتمهد الطريق نحو تنشيط عملية السلام. ولكن لا ينبغي أن تكون لدينا أوهام إزاء الوضع الراهن للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ويستمر تدهور الوضع في الأرض الفلسطينية بينما لا نشهد إحراز تقدم في تحقيق حل الدولتين. ويزيد هذا الجمود السياسي من التوتر وعدم الاستقرار والشعور المتزايد باليأس. ولا تزال الحالة الأمنية في غزة هشة بينما يستمر تدهور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك التوترات المتزايدة في الأماكن المقدسة وحولها.

ويستمر كذلك النشاط الاستيطاني وعمليات الإخلاء والهدم والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وتستمر العمليات العسكرية التي تنفذها قوات الأمن الإسرائيلية، خاصة في المنطقة ألف علاوة على القيود المفروضة على التنقل والوصول، بما في ذلك الإغلاق الخانق لغزة، ويؤدي كل ذلك إلى زيادة دائرة العنف.

ولا يزال عدد كبير من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، يقتلون أو يصابون على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. ولا تزال الهجمات المتصلة بالمستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم مستمرة، وذلك حتى في وجود قوات الأمن الإسرائيلية. ولا يزال المدنيون الإسرائيليون يتعرضون لهجمات من الفلسطينيين، مما تسبب في وقوع قتلى وجرحى وأضرار. ويعاني المدنيون الإسرائيليون والفلسطينيون ويدفعون ثمنا باهظا لاستمرار النزاع، بما في ذلك الاحتلال الذي طال أمده.

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة ضريبية ومالية غير مسبوقة، حيث أن هناك حاجة إلى تعزيز السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الفلسطينية من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة والعودة إلى غزة في نهاية المطاف. ويساورني القلق لأن هذه الاتجاهات السلبية تحدث في آن واحد في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة؛ ولا ينبغي أن تترك دون معالجة.

واستمر العنف اليومي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غزة، وبينما ساد الهدوء النسبي إلى حد كبير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في ٣٠ أيلول/سبتمبر رجلا فلسطينيا لدى اقترابه من السياج المحيط. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي إن الرجل اقترب من السياج في وسط قطاع غزة مع رجلين آخرين يحملان حقيبة مشبوهة ويحفران في الأرض. وشكك أقارب الرجل في تلك الروايات قائلين إنه كان يصطاد الطيور. وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أسفرت الاشتباكات والهجمات وعمليات التفتيش والاعتقال وغيرها من الحوادث عن مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة ٦٦ فلسطينيا بالذخيرة الحية والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، من بينهم تسعة أطفال وامرأة. كما أصيب أربعة مدنيين إسرائيليين وجنديان أثناء تلك الأحداث.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على امرأة فلسطينية وقتلتها بعد أن حاولت، حسبما أفادت به التقارير، طعن ضباط من قوات الأمن الإسرائيلية في البلدة القديمة بالقدس. وفي اليوم نفسه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وقتلته في قرية برقين بالقرب من جنين. ووفقا لقوات الأمن الإسرائيلية، أطلق الرجل النار على القوات الإسرائيلية بينما كانت تقوم بعملية اعتقال. وادعت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في وقت لاحق أن الرجل كان أحد أعضائها.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ عاما وقتلته وأصابت آخر بجروح أثناء قيامهم، حسبما زُعم، بإلقاء زجاجات حارقة على سيارات مدنية غرب بيت لحم. وفي اليوم نفسه، صدم رجل فلسطيني بسيارته جنديا من جيش الدفاع الإسرائيلي وأصابه بجروح بالقرب من نقطة تفتيش مخيم قلنديا. وأطلقت القوات الإسرائيلية النار على السيارة وأصابت السائق واعتقلته.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا منذ ٨ تشرين الأول/أكتوبر اشتباكات ليلية تقريبا بين الفلسطينيين والمدنيين الإسرائيليين، فضلا عن قوات الأمن الإسرائيلية، في البلدة القديمة وحولها. وفي غضون ذلك شن مستوطنون وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين ٢٦ هجوما على الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة ١٨ شخصا وأضرار بالممتلكات. وشن الفلسطينيون ٣١ هجوما على مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين في الضفة الغربية، مما أسفر عن وقوع إصابات في أربع حالات وإلحاق أضرار بالممتلكات في بقية الحالات.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، هاجم نحو ٧٠ مستوطنا إسرائيليا قرى المفقرة والركيز والتواني الفلسطينية في جنوب تلال الخليل. وأصاب المستوطنون تسعة فلسطينيين، من بينهم أطفال، وقتلوا مواشي وألحقوا أضرارا بالمركبات والمنازل، فضلا عن البنية التحتية المجتمعية. كما نقل طفل فلسطيني يبلغ من العمر ثلاث سنوات، ضُرب رأسه بالحجارة أثناء نومه، إلى المستشفى مصابا بكسر في الجمجمة. وفي اشتباكات ذات صلة، أصيب ٢٠ فلسطينيا على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية. كما ألقى فلسطينيون الحجارة على الإسرائيليين أثناء الحادث، مما أدى إلى إصابة جندي واحد.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أدان وزير الخارجية الإسرائيلي السيد يائير لابيد الهجمات مغردا على تويتر: "هذا الحادث العنيف مروع وهو عمل إرهابي". ووصف الجناة بـ "مجموعة هامشية عنيفة وخطيرة"، وقال إن إسرائيل "مسؤولة عن تقديمهم للعدالة". واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ما لا يقل عن ستة إسرائيليين فيما يتعلق بتلك الحوادث، من بينهم طفلان، فضلا عن ثلاثة فلسطينيين. وأفادت التقارير أن ما لا يقل عن أربعة إسرائيليين قد اعتقلوا منذ ذلك الحين، ثم أطلق سراحهم في وقت لاحق. ولا يزال التحقيق الذي تجريه السلطات الإسرائيلية جاريا. وأرحب بإدانة وزير الخارجية الإسرائيلي السريعة للهجمات، وأؤكد على وجوب محاسبة جميع مرتكبي العنف وتقديمهم بسرعة إلى العدالة.

ومنذ بدء موسم قطف الزيتون السنوي قبل أسبوع، أفيد بأن المستوطنين أتلفوا نحو ٢٠٠ ١ شجرة زيتون. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم نحو ٤٠ مستوطنا مزارعين فلسطينيين شرقي قرية ياسوف، شمال سلفيت، فأصابوا امرأة فلسطينية برذاذ الفلفل وثلاثة آخرين بإلقاء الحجارة. وأدعو إسرائيل إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للوفاء بالتزامها بحماية المدنيين الفلسطينيين من العنف، بما في ذلك من جانب المستوطنين الإسرائيليين، والتحقيق مع المسؤولين عن هذه الهجمات ومحاسبتهم.

وفي ٤ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت الإدارة المدنية الإسرائيلية مناقشات بشأن الاعتراضات على خطتين للإسكان الاستيطاني، لما مجموعه حوالي ٥٠٠ ٣ وحدة في المنطقة الاستراتيجية "إي–١" (E-1) في الضفة الغربية. ويساورني القلق من أن السلطات الإسرائيلية تواصل النظر في خطط البناء في منطقة "إي–١" (E-1). وإذا ما بنيت هذه الوحدات، فإنها ستقطع الصلة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، مما يقوض بشكل كبير فرص إقامة دولة فلسطينية

متصلة جغرافيا تتوافر لها مقومات البقاء في إطار حل قائم على وجود دولتين يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض. وأكرر التأكيد على أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها لا تزال تشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت محكمة الصلح في القدس على استئناف تقدم به إسرائيلي يهودي طرد من الحرم الشريف بسبب الصلاة في انتهاك للوائح الشرطة الإسرائيلية التي لا تسمح إلا للمسلمين بالصلاة في الموقع. وقد أدانت الحكومات الفلسطينية والمصرية والأردنية والفصائل الفلسطينية والزعماء المسلمون والمسيحيون في القدس وفي جميع أنحاء المنطقة قرار المحكمة باعتباره انتهاكا للوضع الراهن. واستأنفت الشرطة القرار أمام محكمة القدس المحلية، التي ألغت قرار المحكمة الأدنى درجة وأعادت فرض حظر الزيارة المؤقت للمستأنف في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، أكد وزير الأمن العام الإسرائيلي مجددا أنه يجب مراعاة الوضع الراهن، مضيفا أن أي تغييرات في الترتيب القائم "من شأنها أن تعرض السلامة العامة للخطر ويمكن أن تسبب اشتعالا". وأرحب بذلك البيان الذي أدلى به الوزير الإسرائيلي. وأكرر التأكيد على أن على جميع الأطراف احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة والتمسك به.

واستمرت عمليات الهدم والمصادرة الإسرائيلية للمنازل الفلسطينية وغيرها من المباني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعموما، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أو مصادرة أو إجبار الملاك على هدم ١٨ مبنى مملوكا للفلسطينيين في المنطقة جيم وسبعة في القدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى تشريد خمسة فلسطينيين، من بينهم ثلاث نساء وطفل واحد. ونُفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء إسرائيلية يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها تقريبا. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، وافقت محكمة العدل العليا الإسرائيلية على طلب من دولة إسرائيل بأن ترجئ إلى آذار/مارس ٢٠٢٢ ردها على التماس لتنفيذ إخطار بالإخلاء ضد قرية خان الأحمر البدوية في المنطقة جيم من الضفة الغربية. وأشارت الحكومة في طلبها إلى جائحة مرض فيروس كورونا والحالة الأمنية الدبلوماسية الراهنة، مضيفة أنه قد أحرز تقدم كبير نحو التوصل إلى اتفاق يمكن أن يتجنب الهدم.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت المحكمة العليا الإسرائيلية اقتراحا إلى أربع أسر فلسطينية تواجه عمليات إخلاء في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة وإلى جمعية المستوطنين الإسرائيليين الساعين إلى إخلائهم. ومن شأن الاقتراح أن يؤجل إلى حد كبير جهود الإخلاء، بينما يطلب من الأسر دفع إيجار سنوي اسمي إلى جمعية المستوطنين. وحددت المحكمة أن الاتفاق لن يحكم مسبقا بأي حال من الأحوال على الإجراءات القانونية الجارية لتحديد ملكية الممتلكات. وذكرت المحكمة أنه إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بحلول ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فإنها ستصدر حكما. وأحث إسرائيل على وقف عمليات الهدم والإخلاء بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي تطور جدير بالترحيب في وقت سابق اليوم، أعلن مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون أن نحو ٤ ٠٠٠ فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية بدون وثائق سليمة سيسجلون في سجل السكان الفلسطينيين وسيتسلمون وثائق هوية.

لقد وصل الوضع المالي للسلطة الفلسطينية إلى نقطة الانهيار. فنفقاتها تتجاوز إيراداتها بكثير، والفجوة آخذة في الاتساع. والدعم المقدم من المانحين، بما في ذلك الدعم المباشر للميزانية، آخذ في الانخفاض على مدى عدة سنوات. وتشير التقديرات إلى أن السلطة الفلسطينية ستواجه عجزا في ميزانية عام ٢٠٢١ بمقدار حوالي ٨٠٠ مليون دولار. وسيضاعف ذلك العجز تقريبا الفجوة التي سجلت في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من توافر دعم المانحين وتدابير الطوارئ، سنرى استمرار تلك الحالة. وقد استنفدت قدرة السلطة الفلسطينية على الاقتراض من المصارف.

وإلى جانب أوجه العجز الضريبي الطويلة الأجل التي تسهم في الأزمة المالية، تواصل إسرائيل خصم ملايين الدولارات شهريا من تحويلات إيرادات التخليص الجمركي استجابة للمدفوعات الفلسطينية للسجناء الأمنيين وأسرهم وأسر القتلى في سياق الهجمات. وكان القرض

الإسرائيلي الأخير بمبلغ ٥٠٠ مليون شيكل مقابل الإيرادات الفلسطينية في المستقبل أمرا بالغ الأهمية، ولكنه يؤخر مؤقتا الأزمة التي تلوح في الأفق ولا يعالج العوائق الهيكلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.

ويجب تنفيذ إصلاحات كبيرة وتغييرات في السياسات من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء للتصدي للتحديات الهيكلية. وهذه الإصلاحات يمكن، بل ينبغي، أن تُقابل بدعم متزايد من مجتمع المانحين الدوليين. وسيشكل ذلك جزءا رئيسيا من جدول الأعمال المقبل للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، المقرر عقده في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتتواصل الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في غزة ودعم الإنتعاش والتعمير في أعقاب التصعيد الذي وقع في أيار/مايو. وقد بدأت الأمم المتحدة جهود إعادة بناء الوحدات السكنية المتضررة بشدة. وبدأت الاستعدادات لإعادة الإعمار بمساعدة من قطر بعد رفع السلطات الإسرائيلية لبعض القيود المفروضة على دخول مواد البناء. وفي المرحلة الأولى، سيعاد بناء ما يصل إلى ٨٠٠ ١ منزل من بين أكثر من ٠٠٠ ٢ من المنازل المدمرة أو المتضررة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت مصر في إصلاح إحدى الطرق الساحلية الرئيسية في غزة في أواخر أيلول/سبتمبر.

وخلال شهر أيلول/سبتمبر، أرسلت ٠٠٠ ٧ شاحنة محملة بالبضائع إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم الذي تسيطر عليه إسرائيل – أي ما يقرب من ٨٠ في المائة من المتوسط الشهري قبل التصعيد. ،دخلت حوالي ٠٠٠ ٢ شاحنة عبر معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر، مما يمثل واحدة من أعلى الكميات المسجلة لدخول البضائع. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تم إصدار أكثر من ٠٠٠ ٦ تصريح للتجار في غزة للدخول إلى إسرائيل، وهذا إسهام حاسم في تعزيز الاقتصاد المحلي، ويمكن توسيع نطاقه.

وبينما أرحب بإصدار التصاريح وتحسين حركة البضائع من قطاع غزة وإليه، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتيسير إمكانية الوصول المستدام. وأكرر التأكيد على أن آلية إعادة إعمار غزة لا تزال في أفضل وضع يسمح بدخول وتسليم المواد والأصناف على نحو خاضع للمساءلة، التي لولا ذلك لما سمح لها بدخول القطاع.

وما زلت أشعر بالقلق إزاء استمرار العجز في الميزانية الذي تعاني منه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وأرحب بالمساهمات المعلنة مؤخرا من المانحين الرئيسيين. بيد أن الأونروا لا تزال تفتقر إلى الأموال اللازمة لمواصلة برامجها الحيوية خلال الفترة المتبقية من هذا العام. ولا تزال الأونروا تضطلع بدور لا غنى عنه فيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، ويجب أن تكون لديها الموارد اللازمة للوفاء بولايتها.

أنتقل الآن بإيجاز إلى المنطقة. فيما يتعلق بالجولان، وفي حين استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية على نحو عام، تتواصل انتهاكات الطرفين لاتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات، مما يزيد من حدة التوترات. إن التزام الطرفين ببنود اتفاق فض الاشتباك أمر مهم للحفاظ على الاستقرار.

وفي لبنان، شكل رئيس الوزراء نجيب عزمي ميقاتي حكومة جديدة في ١٠ أيلول/سبتمبر، منهيا فترة تصريف الأعمال التي استمرت ١٣ شهرا. وصوتت الحكومة المكونة من ٢٤ عضوا، والتي تضم وزيرة واحدة، على التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن معالجة أزمة الطاقة وإجراء انتخابات عام ٢٠٢٢ في الموعد المحدد. وقد واجهت التحقيقات في انفجار ميناء بيروت نكسات نتيجة لمزاعم التخويف الذي تعرض له القاضي المسؤول عن التحقيق. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت اشتباكات دامية في بيروت في احتجاج للمطالبة بعزله.

ولم يعد بوسعنا أن ننتقل من أزمة إلى أخرى. ولا يمكن أن يكون نهجنا هو معالجة الحالة الراهنة بصورة مجزأة، من حادثة إلى أخرى وعلى أساس يومي قصير الأجل، بوصفها مسألة قائمة بذاتها. وهناك حاجة إلى مجموعة أوسع من الخطوات الموازية من جانب حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي. وينبغي أن يبدأ هذا الإطار في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الرئيسية

التي تحول دون إحراز التقدم. وهذه الجهود مطلوبة على وجه السرعة، وستتطلب التزاما سياسيا واضحا ومشاركة من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي.

ويجب أن نبدأ في استعادة الأمل في التوصل إلى حل سلمي ومستدام للنزاع. وعلى الرغم من جسامة التحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية الراهنة، ينبغي ألا نكون متشائمين أو سلبيين. وأرحب بجهود مبعوثي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، بما في ذلك في الدعوة الموجهة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وأشجع الطرفين على تنفيذ التحولات الإيجابية والكبيرة في السياسات على وجه السرعة لمعالجة الحالة الأمنية وتحسين الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز الحوكمة والمؤسسات الفلسطينية. وأحث أيضا السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على إيجاد سبل إضافية للتعاون، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات القائمة.

وهذه الإجراءات ليست هي الهدف النهائي، بل خطوات رئيسية في العملية التي يمكن، بل يجب، أن تعيدنا إلى مفاوضات حقيقية، وإنهاء الاحتلال، والسماح بتحقيق حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة. ويجب أن نبني توافقا في الآراء دعما لإطار أوسع للمشاركة، وإلا فإننا سنواجه واقعا يزداد يأسا تشكله الأصوات المتطرفة والأعمال الانفرادية التي قد تزيد من خطر دخول الفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة في نزاع أشد حدة. إن الأمم المتحدة تشارك بنشاط في دفع تلك الجهود قدما، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والشركاء الإقليميين الرئيسيين، والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ليفي.

السيد ليفي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن والرئاسة الكينية على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى الأعضاء اليوم.

أود أن أسجل في محضر جلسة اليوم تقريرا نشرته صندوق كارنيغي للسلم الدولي ومشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط، الذي أترأسه، بعنوان "كسر الوضع الراهن بين إسرائيل وفلسطين"، وأن أنوه بالمؤلفين المشاركين معي – زها حسن، وهلا أمال كير، ومروان المعشر.

باختصار، يدعو ذلك التقرير إلى اتباع نهج محوره حقوق إسرائيل وفلسطين ويستند إلى القانون الدولي دون أن يحل محله. ويسلّم بحقيقة أن متابعة عملية السلام نفسها بقدر أكبر سيضمن مزيدا من الفشل وتعزيز الاتجاهات السلبية التي سمعناها للتو ووصفها المنسق الخاص تور فينسلاند بهذا التفصيل. وينبغي أن يكون بمثابة تنبيه للمجلس ومداولاته بأن مدى هذا التدهور قد دفع جماعات حقوق الإنسان الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية، بما في ذلك مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة (بتسيلم) ومنظمة هيومن رايتس ووتش بطبيعة الحال إلى تصنيف قانوني لجريمة الفصل العنصري والاضطهاد بوصفها جريمة ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين. وهذا أمر جديد تماما.

والمجلس أعلم مني – بعد كل كل المناقشات التي يعقدها كل شهر – بأن التقاعس الذي لا نهاية له في تطبيق الشعارات البالية لن يجدي شيئا. وسيقول الإسرائيليون إن هيئة الأمم المتحدة مشغولة بهذا النزاع على نحو فريد وغير منصف بينما سيقول الفلسطينيون إن المجلس قد فشل بشكل غير منصف وفريد في التصرف لحماية الفلسطينيين واحترام قراراته. وعندما يتخذ النزاع سمات مزمنة ومستعصية، يجب علينا السعي إلى تجاوز السمات المتكررة التي يمكن التنبؤ بها – أي فك الارتباط بطريقة العمل الروتيني.

وأود أن أقترح أنّ علينا التسليم بثلاثة مفاهيم أساسية أولا، وأن نلجأ إلى هذه المفاهيم لتوجيه أعمالنا وأنها هي نفسها بحاجة إلى التغيير، وأن نأمل في أن يساعد هذا على تمهيد الطريق أمام بعض الأفكار الجديدة الضرورية. وإذ أقدم أفكارا مختصرة حول هذه المسائل أود أن يكون معلوما أنني لا أطالب بالحصول على جميع الإجابات.

يتمثل الاقتراح الأول في النظر في نقص الشرعية في السياسة الفلسطينية. ويجب أن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة تمثيلا كاملا وشاملة للجميع وأكثر قدرة على إظهار مهارات التفاوض والتمثيل

الاستراتيجي. وللفلسطينيين الحق في انتخاب ممثلين لمؤسساتهم الوطنية ويتطلب ذلك قرارا قياديا فلسطينيا، فضلا عن اتخاذ خطوات داعمة وليست وقائية من جانب إسرائيل والمجتمع الدولي. ولا يمكننا أيضا أن نتجاهل أو نتغاضى عن قمع سلطات الحكم الذاتي الفلسطينية القائمة في الميدان بموجب ولايتها المحدودة لشعبها.

ثانيا، هناك نقص في المساءلة عندما يتعلق الأمر بالإجراءات الإسرائيلية. وإذا استمرت سياسات إسرائيل غير المشروعة والتي تقوض السلام في إفلات من العقاب فلا ينبغي أن نتوقع أي تغيير إيجابي. فالأمر كذلك بالفعل. وتواصل إسرائيل انتهاج سياسات تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لأنها تستطيع ذلك دون أن تترتب عن ذلك أي تكلفة أو عواقب ملموسة.

ثالثا، هناك نقص في التناسب. ويجب أن نسلّم بالعلاقات الشاملة والمحددة للسلطة في هذا النزاع – أي عدم التناسب الجوهري بين دولة قائمة بالاحتلال وشعب محتل. ولا يمكننا الانزلاق إلى الانحياز غير المبرر لكليهما. لذلك يجب أن ينصب التركيز أساسا على تصحيح الإجراءات الإسرائيلية لأنها على وجه التحديد تجسد عدم المساواة في علاقات السلطة حيث تحدد إسرائيل النتائج مسبقا في الميدان وتحرم شعبا آخر من حرياته الأساسية. وبينما لا يمكن التضحية بالحقوق الإسرائيلية فإنه لا يمكنها أن تكون على حساب الفلسطينيين المحتاجين إلى الحماية واستعادة حقوقهم سواء المقيمين منهم في غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية أو في مخيمات اللاجئين في الشتات أو عندما يواجهون أشكالا من التمييز الهيكلي داخل إسرائيل. وفي هذا السياق، أدت اتفاقات التطبيع التي تم التوصل إليها في العام الماضي إلى زيادة هذا التفاوت دون توفير مسار للسلام.

وينبغي أن تساعد تلك التفاهمات الأساسية في توجيه إجراءاتنا التي يمكنها أن تضع بدورها اللبنات الأساسية للتفكير والسلام الجديدين. ويمكنها أن تساعد أيضا في تفسير السبب وراء فشل المحاولات المتكررة لإحلال السلام الاقتصادي وتدابير بناء الثقة وإدارة النزاع أو الحد منه دون معالجة مشكلة الاحتلال والحقوق، كما قال المنسق تور فينسلاند. فبدون السياسة لا يمكن القيام ببقية المسائل.

إذن كيف يمكننا أن نفعل ذلك؟ في غضون أسابيع قليلة سيحتفل المجلس بالذكرى السنوية الخامسة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب عليه تنفيذ ذلك القرار فعلا. ويدعو ذلك القرار، على سبيل المثال، جميع الدول إلى التمييز بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولذلك عندما يسمح فيها للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية بالاستفادة دون ضوابط من الاتفاقات التجارية ومن التعاون والتبادلات الثنائية التي تجريها إسرائيل مع أطراف ثالثة ينتهك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في كل مرة.

تُعدّ قاعدة بيانات مجلس حقوق الإنسان للشركات المتورطة في التعامل مع المستوطنات غير المشروعة أحد المجالات التي يحدث فيها هذا التمييز. وأدعو إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل وغزة على نحو ينهي الحصار المفروض على غزة ويوفر المزيد من الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء والحوار مع جميع من ينبغي التحاور معه ووضع الشروط المسبقة جانبا، فضلا عن تشجيع الأطراف الإقليمية على أن تحذو الحذو نفسه.

باختصار، إن الأمر لا يتعلق بممارسة أقصى قدر من الضغط بل باستخدام النفوذ، بما في ذلك الصكوك المهملة حاليا والمتاحة للمجلس، حتى يتسنى تحسين حماية حقوق الفلسطينيين بما يمكّنهم من العيش دون تهديد بالتشريد أو الاعتقال والاحتجاز التعسفيين مع حماية حقوقهم في الأرض والموارد والحريات بما في ذلك حرية التنقل والتنظيم.

ونرحب بالتزام إدارة الولايات المتحدة الجديدة بالمساواة في تدابير الحرية والكرامة والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين وتعليقات وزير الخارجية الصيني وانغ يي في تموز/يوليه بشأن الدعم الصيني لمنابر الحوار غير الرسمي والاستعداد لتقديم آرائهم ومقترحاتهم ونأمل أن يتم العمل بها بصورة فعالة.

أخيرا يمكننا أن نولي اهتماما في هذه الهيئة وفي المجتمعات المعنية ونعطي الفرصة للتفكير الجديد الموجه نحو السلام والمراعي للحقوق كي نتمكن من تجاوز المأزق الحالي. وقد اُعتمد القرار

٢٣٣٤ (٢٠١٦) نفسه قبل خمس سنوات عندما كان جوزيف ر. بايدن نائبا للرئيس. ولاحظ ذلك القرار أيضا مواصلة ترسيخ واقع يقوم على دولة واحدة. ويرى الكثيرون أن الأمر كذلك.

لذلك وبينما تتخذ هذه الهيئة خطوات لإنقاذ حل الدولتين يجب أن نرحب أيضا باحتمال عدم استبعاد أي حل من الحلول في هذه المرحلة. هل هناك حقا ما لا يمكن قوله عن كيفية معالجة الشواغل والتطلعات المشروعة للشعبين وحقوق كل من اليهود والفلسطينيين في تقرير المصير دون إعطاء الأولوية لحق على الآخر أو تأليب أحدهما على الآخر، لكيلا يكون لأحدهما حق التمتع بالأمن دون الآخر، وأن يكون ضرورة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء كي يكون احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين والشاغل اليهودي إزاء اللجوء ملاذا أخيرا لكليهما؟

وعلى حد تعبير الأكاديمي والمؤلف الأوغندي محمود محمداني، هل يمكننا أن نفكر في الهويات السياسية والمجتمعات السياسية على أنها قابلة للتغيير وليست متأصلة – أي أنها نتاج تاريخ شكلته العمليات السياسية ويمكن تفكيكها من أجل العدالة السياسية. وقد تضطر هذه الهيئة في مرحلة ما إلى إعادة النظر في تصويتها على التقسيم في عام ١٩٤٧ وتأييدها التاريخي لحل الدولتين. ولتجنب حدوث ذلك، لا مناص من أن يكون التفكير الذي طال انتظاره وكذلك الإجراءات البعيدة المدى مضنيا لكي نكون واضحين.

وأتطلع إلى الاستماع إلى صديقتي السيدة عشراوي والسفيرة منى يول وجميع أعضاء المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ليفي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة عشراوي.

السيدة عشراوي (*تكلمت بالإنكليزية*) أعرب عن امتناني العميق لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم، خاصة لجمهورية كينيا على هذه الدعوة الكريمة.

وكما يستمع أعضاء المجلس منذ أكثر من ٧٠ عاما، ما فتئت قضية فلسطين قيد نظر الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، يستعرض أوضاعها مرارا وتكرارا، كما سمعنا من زميلنا تور فينسلاند وأسلافه، ويعتمد قرارات، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويرسل بعثات لتقصي الحقائق دون جدوى. ومن المحزن أن مجلس الأمن لم يتمكن من تأكيد سلطته، مما سمح لهذا الظلم بأن يصبح مهزلة أخلاقية وسياسية وقانونية إنسانية مأساوية أبدية.

ولذلك، سيكون خداع مني أن أمثل أمام المجلس على افتراض أنني أستطيع إبلاغ أعضائه بشيء لا يعرفونه بالفعل. ومع ذلك، أقدر الفرصة المتاحة لي للتواصل بطريقة صريحة، وليس لتلاوة إحصاءات لا نهاية لها – لدى أعضاء المجلس بالفعل – أو للتأكيد مجددا على الآلام المستمرة التي يعانيها الأشخاص المحرومون من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك في الواقع حتى الحق في التعبير عن آرائهم. وقد تم تحذيرهم بعدم الأنين أو الشكوى كوسيلة لإسكات الضحية.

والمأساة هي أن أعضاء المجلس يعرفون كل هذا، ومع ذلك لم يكن له سوى تأثير ضئيل، إن وجد، على الظروف المروعة في فلسطين المحتلة. وأتصور أنه من المؤسف والمحبط للأمم المتحدة وأعضائها أن يجدوا أنفسهم حبيسي حلقة من الازدراء المتعمد واللا جدوى. ولذلك، من الضروري أن ينظر مجلس الأمن أين أخطأ وما يمكن أن يفعله لتصحيح المسار وخدمة قضية العدالة والسلام، ولا سيما في معالجة القضايا الأساسية والتفكير خارج النطاق التقليدي، كما قال زميلي دانييل ليفي مرة أخرى.

ومما لا شك فيه أن عدم مساءلة إسرائيل وحماية الشعب الفلسطيني مكنا إسرائيل من الإفلات من العقاب على الضرب عرض الحائط بحقوق أمة بأكملها، مما سمح بإدامة احتلال استعماري دائم للمستوطنين. وكما قيل فإن معظم الخطاب السياسي السائد يتجاهل الواقع، ويتم تحويله ودمجه فيما تقدمه إسرائيل وحلفاؤها من أوهام وتشتيت للانتباه تحت شعارات مثل السلام الاقتصادي، وتحسين نوعية الحياة، والتطبيع، وإدارة النزاع، واحتواء النزاع، أو حتى تقليص النزاع. يجب تفنيد هذه المغالطات. أوضاع الظلم والقمع المتفجرة لا تتقلص؛ أنها تتسع وتتفجر مع عواقب وخيمة. وبالمثل، فإن وهم فرض الهدوء

تحت الحصار والعدوان النظمي، لا سيما في غزة، هو تناقض، للهدوء أو الأمن، من ناحية، والاحتلال أو الأسر، من ناحية أخرى، أمران متناقضان ولا يمكن التوفيق بينهما.

وبالمثل، فإن مغالطة تدابير بناء الثقة - اعتذاري إلى تور فينسلاند في هذا الشأن، ولكنني أعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك ثقة كبيرة في ظل الاحتلال - مضللة، لأن الاحتلال لا يولد سوى الازدراء وعدم الثقة والاستياء والمقاومة. لا يمكن أن يثق المضطهدون أو يقبلوا صدقات من مضطهديهم كبديل للتمتع بحقوقهم في الحرية والعدالة.

إن حجة "كلا الجانبين" المضللة والمعيبة أو "الجانبين" على حد تعبير دانييل ليفي، التي تدعو إلى التوازن في وضع غير متوازن بشكل صارخ، هي محاولة أخرى للتعتيم وتوليد سوء فهم، كما لو أن القائم بالاحتلال والمحتل - الظالم والمظلوم - يتحملون مسؤولية متساوية عن هذه الحالة المروعة. ومما يعزز إفلات إسرائيل من العقاب استخدام أعذار مثل كونها ما يسمى بالديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط أو حليفا استراتيجيا أو لها قيم مشتركة، أو حتى من أجل حماية تحالفها الهش.

كما أن هناك قبولا ضمنيا وعلنيا في بعض الأحيان للحجج المطلقة الإيديولوجية لإسرائيل، بما في ذلك الاحتجاج بالنصوص الدينية كوسيلة ترفض وتحل محل المسار والعمل السياسي والقانوني المعاصر. وبالتالي فإن ما يسمى بقانون الدولة اليهودية، الذي يخصص حق تقرير المصير لليهود حصرا في كل فلسطين التاريخية، يجد التأييد وينظر له على أنه طبيعي. وفي الوقت نفسه، لا تزال آلة التضليل الإعلامي الضخمة مستمرة في عنصريتها وذم الشعب الفلسطيني وشيطنته، والذهاب إلى حد وصفه كله بأنهم إرهابيون، أو تهديد ديموغرافي، وهي صيغة مهينة تستغل كوسيلة لحرمان ملايين اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة.

وقد شوه هذا التشهير التركيز السياسي والخطاب على الصعيد العالمي. فقد ذهبت بعض الدول إلى حد ملاحقة الكتب المدرسية الفلسطينية لما يسمى بالتحريض، كما لو أن الاحتلال ليس مصدرا للاستفزاز والتحريض، أو تبني تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود الذي يخلط بين انتقاد إسرائيل ومعاداة السامية، أو تجريم حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، أو تخويف ومراقبة الأكاديميين ونشطاء التضامن الذين يدافعون عن الحقوق الفلسطينية. وتتجاهل هذه التشوهات القوانين غير المتكافئة والظالمة التي تهدف إلى اضطهاد الفلسطينيين بشكل فردي وجماعي. والدليل على ذلك هو التشهير بالسجناء السياسيين واستهداف سبل عيش أسرهم، كما لو أن المحاكم العسكرية الإسرائيلية أو نظم السجون لها أي علاقة بالعدالة أو الشرعية.

وجميع أعضاء المجلس يعرفون أنه منذ عام ١٩٦٧، سجن أكثر من مليون فلسطيني وقتل ما يزيد على ٧٥ ٠٠٠ فلسطيني على يد إسرائيل. ومع ذلك، يصف المجلس كل هؤلاء الناس بأنهم إرهابيون أو لا يستحقون أي نوع من الحقوق أو الاهتمام. إن الإحجام الطائش عن أن إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها، في حين يحرم الشعب الفلسطيني من هذا الحق هو أمر غير منطقي، وأن عنف المحتلين له ما يبرره باعتباره دفاعا عن النفس، في حين يوصم الشعب المحتل بأن أفراده إرهابيون. وبالمثل، لا يمكننا أن نتحمل في كل ما نقوم به تجاهل سياق الاحتلال وعدوانه النظمي بوصفه أداة تأطير لجميع التقييمات والإجراءات النقدية؛ يجب النظر إلى كل شيء في هذا السياق.

إن فلسطين المحتلة، بما فيها القدس، هي هدف لسياسة شاملة وواسعة الانتشار للاستعمار والمحو. يمكننا أن نتحدث عن المستوطنات أينما كانت لدينا الأعداد، ولكنها ليست سوى شكل جماعي من أشكال التوسع والاستقطاب والغزو، والتشريد والاستبدال، حيث تصادر إسرائيل كل شيء فلسطيني: منازلنا، أرضنا ومواردنا، تراثنا الثقافي والبشري، مواقعنا الأثرية، التي قمنا بحمايتها لقرون، تاريخنا، مطبخنا، وأسماء شوارعنا، والأفظع هوية القدس، كما نشهد في التطهير العرقي للمدينة القديمة - الشيخ جراح، سلوان، من بين أمور أخرى. حتى مقابرنا قد دنست، كما حدث في بناء ما يسمى متحف التسامح فوق الرفات البشرية في مقبرة ماميلا.

ولا تزال إسرائيل تؤجج نيران الحرب المقدسة بشن هجمات متكررة على أماكننا المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى. إن القدس مستهدفة في حملة متعمدة من الضم والتشويه، والآن تعلن إسرائيل بوقاحة عزمها على استكمال الحصار الاستيطاني للقدس وتدمير تواصل أراضي الضفة الغربية بخططها الاستيطانية المشينة في المنطقة E-1 أو قلنديا أو مطار عطروت، وبيشات زئيف، وجيفت هاماتوس. ولا يمكن أن تشتت انتباهنا إيماءات رمزية تخلق انطباعا زائفا عن تحقيق تقدم. علينا أن ننظر إلى الواقع.

إن الإدعاءات بأن الوقت غير مناسب أو أنه من الصعب الآن العمل من أجل حل سلمي يعطي ترخيصا لإسرائيل بالاستمرار في مثل هذه السياسات المحفوفة بالمخاطر. وتكرار الالتزام الشفوي بحل الدولتين بينما يسمح لدولة بتدمير الأخرى عمدا يبدو أجوفا.

كل هذا لا يحول دون اعترافنا بأوجه قصورنا. نحن لا نتهرب من مسؤوليتنا عن التحدث علنا ضد العنف الداخلي أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد أو غيرها من الممارسات التي تصدر عن شعبنا. ومن مسؤوليتنا أن ننتهج الإصلاح الديمقراطي وأن نحيي بنيتنا السياسية بينما ننهي انقساماتنا الداخلية. هذه ضرورة فلسطينية.

ويجب أن نحذر الآخرين من استغلال أوجه قصورنا لتبرير الجرائم الإسرائيلية أو التقاعس الدولي أو وضع شروط لأي مشاركة إيجابية بشأن إنشاء نظام حكم مثالي في فلسطين بينما نعاني من نظام غير قانوني من السيطرة الإسرائيلية. ونطلب إلى مجلس الأمن، بوصفه قيماً على النظام القائم على القواعد، أن يضطلع بمسؤولياته، وأن يوفر لنا الحماية من العدوان وأن يمكّن شعبنا من أن يكون له صوت أكبر، سواء في الحكم أو في التحرير.

لا يتحقق السلام بتطبيع الاحتلال أو تهميش القضية الفلسطينية أو مكافأة إسرائيل بإعادة تموضعها كقوة إقليمية عظمى. فهذا النهج يبقي على أسباب عدم الاستقرار وانعدام الأمن الإقليميين، في حين يمكّن إسرائيل، بوصفها دولة فصل عنصري استعمارية، من فرض إقامة إسرائيل الكبرى على جميع أراضي فلسطين التاريخية.

لقد ظلّ شعب فلسطين، جيلاً بعد جيل، ملتزماً بعدالة قضيته وبنزاهة خطابه وبأصالة تاريخه وثقافته وبحقه الذي لا يجوز انتهاكه في العيش بحرية وكرامة كأمة على قدم المساواة بين الأمم وبكامل إنسانيتنا. لقد حان الوقت لنرفع صوتنا عالياً مطالبين بنوع آخر من العدالة، ولاستحضار إرادتنا الجماعية لتفعيل ميثاق الأمم المتحدة وتأكيد أهمية القانون الدولي. وكما قال السيد ليفي، فقد حان الوقت للتفكير خارج الإطار التقليدي والتوقف عن تكرار نفس الأفعال على أمل تحقيق نتائج مختلفة. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات شجاعة وحازمة، لا للتخلص من ظلم الماضي وحسب ولكن أيضاً لرسم مسار واضح وملزم لمستقبل سلمي من الأمل والإصلاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة عشراوي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نهنئ كينيا على رئاستها لمجلس الأمن. ونشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة الهامة بصفتكم الأمين العام للشؤون الخارجية في كينيا، ونرحب بكم في مجلس الأمن. ونود أيضاً أن نشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته وأن نعرب عن تقديرنا الخاص لمقدمي الإحاطتين الآخرين اليوم، أختي العزيزة السيدة حنان عشراوي والسيد دانييل ليفي، اللذين أضافا الصوت الهام للمجتمع المدني إلى مداولاتنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وإننا نسترشد بالوجهة التي نأمل في الوصول إليها أياً كانت الخطوة التي نتخذها. وقد حدد المجتمع الدولي تلك الوجهة منذ وقت طويل ولم ينحرف قط عن ذلك التصميم. وهذا ما نشير إليه بتوافق الآراء الدولي الذي يقوم على حل الدولتين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

بيد أن من الواضح جداً أن هذه ليست هي الوجهة التي تضعها إسرائيل نصب عينيها. وهذا واضح في إصرارها على الإبقاء على احتلالها غير القانوني. وهو واضح في السياسات الاستعمارية التي

تنتهجها في الميدان، والتي تهدف صراحة إلى جعل هذا الحل مستحيلاً، وهو واضح في بيانات مسؤوليها الذين ينكرون حقنا في تقرير المصير والاستقلال ويحطّون من شأن وجود شعبنا.

ونظراً لهذا الموقف الإسرائيلي، فليس من المنطقي القول إننا سننتظر حتى يكون الطرفان مستعدين وراغبين في ذلك، لأن هناك طرفاً لا يقول لمجلس الأمن إنه لن يلتزم بالقانون الدولي وتوافق الآراء الدولي فحسب، بل إنه ينتهكه أيضاً فعلياً دون أي اعتبار لنداءات المجلس. فكيف نأمل بالتالي أن نصل إلى وجهة السلام العادل والدائم إذا سُمح لإسرائيل بالجلوس وحدها خلف عجلة القيادة وبتحديد المسار ومصيرنا الجماعي؟

إن من الطبيعي أن نأمل في أن يدفع بإسرائيل حسّ معين بحفظ الذات والمصلحة الذاتية لكي ترى أن المشروع الذي تسعى إليه هو مشروع مدمر للذات. ولكن من الواضح أن رؤية إسرائيل للانتهاكات لا تسترشد إلا بشهيتها الاستعمارية، كما أثبتت مراراً وتكراراً سياساتها وممارساتها، التي تنتهك القانون الدولي بما في ذلك قرارات المجلس، وهي سبب الكرب والمشقة الشديدين للشعب الفلسطيني الذي عانى من سخط احتلاله وبؤس المنفى لأجيال. وقد قررت إسرائيل تجاهل جميع الإشارات التي تبين مدى طيش خططها. فبعد ٧٥ عاماً من هذه السياسات التي تهدف إلى تجريد شعبنا من حقوقه وتشريده قسراً وإنكار حقوقه، وبينما أُجبر ثلثا شعبنا في عام ١٩٤٨ على مغادرة وطنه، يكاد الفلسطينيون يشكلون أغلبية السكان الذين يعيشون بين نهر الأردن والبحر.

ومع ذلك، تعتقد إسرائيل أنها تستطيع الاستيلاء على جغرافيتنا والسيطرة على ديموغرافيتنا. ألم تتمكن من ضمان عدم قدرة الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ على البناء في أكثر من ٦٠ في المائة من الضفة الغربية وفي ٨٧ في المائة من القدس الشرقية، مما يسهل خطتها لضم أقصى قدر من الأراضي بصورة غير قانونية مع الحد الأدنى من الفلسطينيين؟ وفي حين أن الفلسطينيين محاصرون في جيوب مجزأة، بل ومسوّرة، فإن أراضيهم ومواردهم ستظل بالتالي تحت السيطرة الإسرائيلية وسيُحرمون من حقوقهم الأساسية، وسيضمن تطبيق نظام مزدوج حصول جماعة على امتيازات والتمييز ضد أخرى.

أعلم أن هذا يبدو مألوفاً. وهو يسمى الفصل العنصري، وكل من يعتقد أن هذا احتمال محمود فقد أعمته الأيديولوجية وشعور بالتفوق يدمّر الذين يكنّونه وأولئك الذين يعانون منه على حد سواء.

تعتقد إسرائيل أن الجزء الأخير من خطتها هو استسلام الفلسطينيين. وهي تسمّي ذلك قبول الفلسطينيين بالواقع غير القانوني الذي أوجدته. ولتحقيق ذلك، تحاول إقناع الفلسطينيين بأنهم أفضل حالاً إذا توقفوا عن النضال وقبلوا بفرضية أن القانون الدولي غير مهم، وأن فلسطين لم تعد أولوية، وأن إسرائيل لن تحاسَب أبداً على أفعالها. فهي تريدهم أن يفقدوا الأمل حتى يستسلموا أخيراً.

ولكن ما يعتمد عليه الفلسطينيون ليس الأمل وحده بل الإيمان – الإيمان الراسخ بأن البشر لا يستطيعون الاستسلام لأغلالهم وأن استعباد أمة وأسرها لن يتفقا أبداً مع الحالة الإنسانية. إن تاريخ المتحلّقين حول هذه الطاولة في حد ذاته وتاريخ الأمم المتحدة هو قصة تمرد الشعوب على أغلالها ونضالاتها الباسلة من أجل التحرر والعدالة.

ولذلك أتوجه إلى مجلس الأمن وإلى المؤسسة الدولية قاطبة. فقد أعربا عن مواقف واضحة. وظلّا ثابتين في معارضتهما للأعمال غير القانونية الأحادية الجانب. وقدما مساعدات ودعماً سخيين لإقامة دولة فلسطين والشعب الفلسطيني. لقد استثمرا في السلام لعقود وعقود.

ويمكنهما بطبيعة الحال مواصلة التدخل في كل مرة نصل فيها إلى نقطة الانهيار، كما يحدث عندما تقرر إسرائيل إضفاء الطابع الرسمي على ضمها للأراضي، كما فعلت قبل عام. ويمكنهما التدخل للتعامل مع التأجيج الناجم عن الاستفزازات الإسرائيلية في الحرم الشريف، ولوقف التشريد القسري للفلسطينيين في حيي الشيخ جراح وسلوان، والتوسط لوقف إطلاق النار بعد أن تقتل إسرائيل عشرات الأسر الفلسطينية كما فعلت في أيار/مايو، أو لوقف الإعلان الأخير عن مستوطنات من شأنها أن تدمر فرص السلام، كما شهدنا في الأيام

الأخيرة. إننا نقدر حقاً هذه الجهود ولكنها لا تؤدي إلا إلى إبطاء سير إسرائيل على الطريق المدمر الذي تسلكه؛ ولكنها لا توقفها.

إننا بحاجة إلى أن يقود مجلس الأمن الدفة. وبالنسبة للبعض، قد يبدو الأمر الآن عديم الفائدة أو صعبا نظرا لتضارب الأولويات أو احتياجها للكثير من رأس المال السياسي لتحقيق تقدم ضئيل. ولكن البديل صعب للغاية لدرجة أن المجلس سيحتاج في نهاية المطاف إلى التدخل، وبحلول ذلك الوقت سيكون الأمر أكثر تكلفة وأصعب بكثير.

لقد حدد مجلس الأمن بوضوح الطريق للمضي قدما. وقد أنشأ آلية للتعبير عن إرادته – وهي المجموعة الرباعية. فمن هو الأقدر على قيادة الدفة؟

إننا بحاجة إلى اتباع نهج جماعي يعتمد على المواقف التي اتخذها المجلس بالفعل، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي ذكره المتكلمون السابقون اليوم، ومواقف المجتمع الدولي ككل. ويجب أن يستكشف ذلك النهج الأدوات المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي بروح حقيقية من تعددية الأطراف والالتزام بالحل السلمي للنزاعات، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إننا بحاجة لأن يتابع مجلس الأمن الخطوات التي يراها ضرورية للوصول إلى هذا المقصد، مع فرض تبعات على أولئك الذين يرفضون المضي قدما في ذلك الطريق. فلنبدأ بوقف التدابير الأحادية الجانب غير القانونية. لنبدأ باستكشاف كل السبل المتاحة لتوفير الحماية التي يستحقها الشعب الفلسطيني. فلنحشد الجهود في إطار النوايا الحسنة والموارد المتاحة في جميع أنحاء العالم بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية المجموعة الرباعية تشارك فيه الجهات الفاعلة التي يمكنها الإسهام في تحقيق السلام. فلنتخل عن فكرة أن الزخم يتحقق من تلقاء نفسه؛ إنه يتولد ويستمر من خلال عملنا الجماعي.

قبل ثلاثين عاما، عندما انعقد مؤتمر مدريد للسلام، لم يكن تعبيرا عن إرادة الأطراف، بل كان تجسيدا للإرادة القوية للمجتمع الدولي التي لم تترك للأطراف أي خيار سوى الحضور. ولم ينجح المؤتمر في حد ذاته، ولكنه ولد دينامية أتاحت لجهود السلام أن تصل إلى آفاق جديدة وأن تحقق إنجازا كبيرا. ولو كان أي شخص قد قيم فرص النجاح عندما كان إسحاق شامير رئيسا لوزراء إسرائيل، لكان رأى أن تلك الجهود محكوم عليها بالفشل وبالتالي فهي عديمة الفائدة. فلا يمكن أن تكون تصريحات رؤساء الوزراء الإسرائيليين ومواقفهم السياسية هي العامل الحاسم الذي يحدد ما إذا كانت جهود السلام لديها فرصة للنجاح. فهم ليسوا الطرف الوحيد الذي يقرر النجاح ويضمنه.

إن السؤال الوحيد الذي يستحق أن يطرح هو ما هي حوافز إسرائيل لتغيير سلوكها؟ وما هي المثبطات التي تواجهها إذا استمرت بنفس السياسات؟ إن أولئك الذين يقودون هذه السياسات الاستعمارية يأملون في تحويل المجتمع الدولي إلى متفرج أو شاهد صامت، أو في أسوأ الأحوال، معلق ناقد. ولكن المجتمع الدولي جهة فاعلة وفاصلة في ذلك، ويجب أن يتصرف على هذا النحو. ومن المهم أن يشير المجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن إلى أنه عازم على ضمان أن نسير على الطريق الصحيح وألا نسمح لأحد بعرقلة العملية. فإن لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات وسياسات تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، فمن سيفعل إذن؟

إن الشعب الفلسطيني باق. وسيواصل تجديد نضاله العادل إلى أن ينال حقوقه الوطنية والجماعية والفردية. بطريقة أو بأخرى، سيعيش متمتعا بالحرية والكرامة في وطنه. وإذا كنا نؤمن بأن السبيل إلى تحقيق ذلك هو من خلال حل الدولتين القائم على حدود عام ١٩٦٧، فلم يعد من الممكن تأخير العمل. وكما يقول المثل: "الأفعال أبلغ من الأقوال".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل ثلاثين عاما، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير كلمة أمام مؤتمر مدريد للسلام وأعلن فيها أننا:

"نعتقد أن مباركة السلام يمكن أن تحول الشرق الأوسط إلى جنة، مركز للإبداع الثقافي والعلمي والطبي والتكنولوجي...

يمكن أن تضع الشرق الأوسط... على الطريق نحو عصر جديد".

وبعد ثلاثين عاما، نرى رؤية رئيس الوزراء شامير تعود ببطء إلى الحياة. إن اتفاقات أبراهام الأخيرة والعلاقات الطويلة الأمد بين إسرائيل ومصر والأردن وضعتنا على طريق حقبة جديدة لن يكون فيها الشرق الأوسط مركزا للنزاع، بل مركزا للإبداع والحلول لأكثر التحديات إلحاحا في العالم.

وهذه الإمكانات واضحة بشكل خاص في الوقت الذي يستعد فيه العالم لمؤتمر الأمم المتحدة الحاسم بشأن تغير المناخ في غلاسكو. إن إسرائيل رائدة عالميا في مجالات ذات أهمية بالغة مثل إدارة المياه والزراعة المستدامة والطاقة المتجددة. وبالتعاون مع دول اتفاقات أبراهام وجميع الدول الساعية إلى تحقيق السلام، يمكننا تحويل الشرق الأوسط إلى مركز عالمي للابتكار في مجال المناخ ليعود بالنفع على بيئتنا واقتصاداتنا ومستقبل أطفالنا.

وللأسف، بدلا من الدفع قدما بالسلام، يبدو أن مناقشات مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط لا تؤدي إلا إلى إدامة النزاع. وبدلا من المساعدة على تحويل رؤية السلام إلى حقيقة واقعة، تخلق هذه المناقشات واقعا بديلا وزائفا. هذه المناقشات المتحيزة توهم الفلسطينيين بأنهم لن يحاسبوا أبدا على جرائمهم وأن المجتمع الدولي يمكن أن يمنحهم جميع مطالبهم المتطرفة. إن المناقشات غير المتوازنة – وآمل أن يكون المجلس شعر بها – لا تؤدي إلا إلى تعزيز رفض الفلسطينيين لأي مفاوضات أخرى مع إسرائيل، وبالتالي استمرار النزاع.

لقد سمعنا اليوم من السفير الفلسطيني نفس الأكاذيب والمغالطات والتشويهات التي نسمعها في كل مناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ألا يخجل من الحضور إلى مجلس الأمن، بينما تدفع حكومته مئات الملايين من الدولارات للإرهابيين؟ كيف يمكنه أن يتحدث عن العدوان بينما يمجد قادته في المدارس قتل اليهود ويحرضون على الإرهاب؟ إنه يتجرأ على الحديث عن القانون الدولي بينما قضت محاكمه مؤخرا على فلسطينيين اثنين بالسجن لمدة ١٥ عاما بتهمة "جريمة" محاولة بيع أرض ليهودي.

ألا يشعر السفير بالحرج من الحديث عن حقوق الإنسان بينما تضرب قوات الشرطة لديه نشطاء المجتمع المدني الحقيقيين حتى الموت، مثل نزار بنات؟ إن السفير يجلس هنا ويتحدث عن الوضع في غزة. لماذا لا يخبر المجلس عن صاحب القرارات التي أدت إلى قطع الكهرباء عن غزة في عام ٢٠١٧؟ كيف يمكن أن يدعي أنه يمثل الشعب الفلسطيني في حين أن ٨٠ في المائة من الفلسطينيين ضاقوا ذرعا بالرئيس عباس؟

عندما يسمح أعضاء مجلس الأمن بتحويل هذا الجهاز مرارا وتكرارا إلى منبر لأشد هجمات التشهير ضد إسرائيل، فإنهم لا يوقفون قطار السلام عن المضي قدما فحسب، بل إنهم يبعدونه عن المسار. وكما قلت آنفا، فإن هذه المناقشات تعكس واقعا بديلا وزائفا، واقعا منفصلا عن الواقع في الميدان. وهو واقع بديل، حيث لا ينصب تركيز المجلس على مئات الهجمات الإرهابية الفلسطينية، بينما كل حكم صادر عن محكمة إسرائيلية بشأن البناء الفلسطيني غير القانوني يصبح أخطر أزمة في الشرق الأوسط. إنه واقع زائف، وفي ظله تصبح كل مطالبة فلسطينية ضد إسرائيل هي القضية الأكثر إلحاحا في جدول الأعمال، في حين أن الإرهاب في إيران والتدمير الذي يقوم به وكلاؤها في جميع أنحاء المنطقة عبارة عن فكرة ثانوية عارضة.

إن أحدث مثال على هذا النهج السخيف هو قرار توجيه الدعوة إلى واحدة، بوصفها ممثلة للمجتمع المدني، واحدة كانت عضوة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكانت سياسية فلسطينية لعقود. ما هي الخطوة التالية؟ هل سيدعو المجلس حسن روحاني وجواد ظريف ليتكلما بوصفهما ممثلين للمجتمع المدني الإيراني؟

إن السيدة عشراوي ليست مجرد ناطقة مدى الحياة باسم القيادة السياسية الفلسطينية، بل إنها معارضة للسلام. وفي أعقاب اتفاقات إبراهيم، أدانت اتفاقات السلام التاريخية هذه وادعت أن قادة الإمارات العربية المتحدة والبحرين قد أرغموا على السلام مع إسرائيل وتملقوا من أجله. هل يريد مجلس الأمن حقا أن يعطي منبرا لأحد أعداء السلام؟ وقد نشرت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

(مفتاح) تشويها للدم المعادي للسامية، مدعية أن اليهود يستخدمون الدم المسيحي في عيد الفصح، ومن الجدير بالذكر أن هذه المنظمة أسستها السيدة عشراوي وتولت زمام قيادتها. هل يريد مجلس الأمن حقا إضفاء الشرعية على شخص مسؤول عن نشر معاداة صارخة للسامية؟

إذا كان المجلس يرغب في دعوة أعضاء المجتمع المدني، فلماذا لا يدعو أصحاب المشاريع الفلسطينيين والإسرائيليين الشجعان الذين يعملون معا لتهيئة مناخ التعايش؟ لماذا لا ندعو ممثلي الهيئات التي تقدم العلاج للأطفال الإسرائيليين المصابين، والذي تعرضوا لصدمات نفسية جراء هجمات حماس الصاروخية؟ وإذا كان المجلس قد دعا السيدة عشراوي، فلماذا لا يطلب منها تفسير انتقادها للرئيس عباس بسبب تقويضه للديمقراطية وإقامة نظام استبدادي؟

كما قال رئيس الوزراء شامير قبل ٣٠ عاما في مدريد، فإن إسرائيل لديها رغبة قوية في السلام. ومن الأهمية القصوى أن يبعث المجلس برسالة واضحة مفادها أن السلام سيأتي عندما تتوقف السلطة الفلسطينية عن دفع ملايين الدولارات على شكل رواتب للإرهابيين، وأن تعمل بدلا من ذلك، على استخدام تلك الأموال لتشييد مراكز طبية ومدارس وقطاع خاص نابض بالحياة. سيأتي السلام عندما يتعلم الأطفال الفلسطينيون أن أبطالهم الوطنيين هم علماء ومخترعون وبناة سلام وليسوا إرهابيين يدعون شهرة وحيدة ألا وهي أنهم حاولوا قتل اليهود.

في الوقت الذي لا يزال فيه بعض أعضاء مجلس الأمن عالقين في الوحل بسبب هوسهم ضد إسرائيل، فإن التهديد الحقيقي للأمن العالمي يسير بسرعة. وتواصل إيران التقدم نحو تحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح دولة على عتبة نووية. ويواصل نظام آية الله القاتل انتهاك التزاماته الدولية علنا في مجالات التخصيب، وتخزين معدن اليورانيوم وفي البحث والتطوير المتقدمين، بينما يعرقل عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهو يستخدم المحادثات الدبلوماسية لكسب الوقت حتى تتمكن إيران من تخصيب اليورانيوم إلى مستويات قريبة من مستويات الأسلحة، مع اكتساب الدراية النووية التي لا يمكن أبدا عكس مسارها.

وفي الوقت نفسه، فإن إيران ماضية في سعيها من أجل تعزيز الهيمنة الشيعية على الشرق الأوسط، وتواصل نشر الموت والدمار وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة، وتصدر الإرهاب إلى جميع أنحاء العالم. ولكن ليس بالضرورة أن يسمع المجلس ذلك مني. بل يجدر به أن يسمعه من اللواء غلام علي راشد، وهو قائد كبير في القوات المسلحة الإيرانية. ففي خطاب ألقاه اللواء راشد في ٢٥ أيلول/سبتمبر، واصفا فيه استراتيجية الإرهاب الكبرى للحرس الثوري الإيراني، قال ما يلي:

> "لقد جمعت لكم ستة جيوش خارج الأراضي الإيرانية، وأنشأت لكم ممرا طوله ١ ٥٠٠ كيلومتر وعرضه ١ ٠٠٠ كيلومتر، على طول الطريق المفضي إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وهناك جيش واحد في لبنان؛ ويسمى حزب الله. وثمة جيش آخر في فلسطين ويسمى حماس والجهاد الإسلامي. ويوجد جيش واحد في سوريا. ويوجد جيش آخر في العراق وآخر في اليمن".

إذا لم يتخذ مجلس الأمن إجراءات قوية ضد الجيوش الستة، فإن هذه الجيوش ستحميها قريبا مظلة نووية إيرانية، وسيتحول عهد الإرهاب الذي يحكمه آية الله إلى إعصار من العنف.

اسمحوا لي أكون واضحا، إن إسرائيل تؤيد حلا دبلوماسيا – حلا من شأنه أن يمنع إيران حقا من أن تصبح دولة على عتبة نووية. بيد أن إيران لا تعتزم التفاوض على مثل هذا الحل. وليس لديها رغبة في التوصل إلى اتفاق أطول وأقوى. ورغبتها الوحيدة إطالة أمد المفاوضات، بينما تمنع تكثيف الضغوط الدولية عليها. ولا يمكن المبالغة في تقدير مخاطر عدم القيام بعمل في مواجهة انتهاكات إيران الصارخة لالتزاماتها. إن عدم الامتثال مرض معد، لا سيما في منطقتنا. ومع ذلك، وبما أن إيران تشكل تهديدا وجوديا لإسرائيل، فلا يمكن أبدا لدولة إسرائيل ولن تسمح بتاتا بأن تصبح إيران دولة على عتبة نووية. وسنفعل كل ما يلزم لوقف الحملة النووية الإيرانية ونصد التهديد الذي تشكله جيوشها المؤلفة من الوكلاء على طول حدودنا وخارج حدودنا.

بعد مرور نحو ٣٠ عاما على مؤتمر مدريد، لا تزال إسرائيل ملتزمة بالسلام مع جميع جيراننا. إن الطريق إلى السلام واضح. إنه يتطلب الوقوف في وجه إيران التي تشكل أكبر تهديد للأمن في منطقتنا. والسلام يتطلب قيادة فلسطينية مستعدة لتحويل ثقافة الكراهية إلى ثقافة سلام، ويتطلب مجتمعا دوليا بقيادة مجلس الأمن، مجتمعا دوليا مستعدا لاعتماد نهج جديد يقوم على تعزيز التعاون والتفاهم والعلاقات بين الشعبين. وإذا ما سلكنا ذلك الطريق، يمكننا بالفعل أن نحول الشرق الأوسط إلى جنة من التقدم والازدهار والسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضا حنان عشراوي ودانيال ليفي على تبادل وجهات نظرهما معنا اليوم.

أرحب بمشاركة منصور، المراقب عن دولة فلسطين والسفير الإسرائيلي إردان.

قبل أن أتطرق إلى ما سمعناه من فورنا، أود أن أعلِّق بإيجاز على مضمون هذه الجلسات الشهرية. يتطلب جدول الأعمال الشهري تقديم إحاطة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ويقضي المجلس وقتا طويلا في مناقشة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو أمر مفهوم ومتسق مع جدول الأعمال. ولكن في كثير من الأحيان، يتركز جوهر تلك المناقشات بشكل كامل تقريبا على انتقاد إسرائيل والهجمات المضادة. وآمل مخلصة أن يعمل أعضاء المجلس، في المستقبل، كل ما في وسعهم لاتخاذ نهج أكثر توازنا. وبالإضافة إلى ذلك، توجد بلدان وحالات أخرى في المنطقة تستحق اهتمام مجلس الأمن ولا ينبغي إهمالها.

بعد أن قلت ذلك، فإن الجميع منا هنا يهتم اهتماما مخلصا بتوفير مستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وهذه أزمة معقدة تلحق معاناة عميقة في كلا الجانبين. بالإضافة إلى تحقيق التوازن في تلك المناقشات، نحتاج إلى التفكير في الإجراءات التي تقربنا حقا من هدف السلام. والخطوة الأولى نحو حل أي نزاع تتمثل في الحوار الصريح والمباشر. لذلك تؤيد الولايات المتحدة استئناف الاتصال المباشر بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب أيضا بعود التواصل بين القادة الإسرائيليين والأردنيين، ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في اتفاقات إبراهيم.

في الشهر الماضي، أتيحت لي الفرصة للجلوس مع رئيس الوزراء بينيت لإجراء مناقشة مثمرة حول التحديات والفرص التي تواجه إسرائيل هنا في منظومة الأمم المتحدة. ونتواصل حاليا أيضا مع شركاء فلسطينيين، وقد سافر مؤخرا نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون إسرائيل والشؤون الفلسطينية عمرو إلى الضفة الغربية للاجتماع بالرئيس عباس.

ولا تزال غزة بحاجة ماسة إلى الإغاثة الإنسانية والإنعاش. وتحتاج الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى إمكانية الوصول إلى غزة بصورة منتظمة ومستدامة وقابلة للتنبؤ. وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم مساعدة مالية، وكذلك عينية، للمساعدة في تلبية احتياجات سكان غزة.

ويشمل ذلك تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حتى تتمكن المنظمة من الاستمرار في إدارة المدارس والخدمات الصحية التي تدعم الأسر الفلسطينية. وقدمت الولايات المتحدة أكثر من ٣١٨ مليون دولار للأونروا هذا العام، لكنها لا تزال تواجه عجزا يبلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار. ونشيد بمساهمة الكويت مؤخرا بمبلغ ٢١,٥ مليون دولار للوكالة ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذو الكويت وأن يساعدوا على كفالة استمرار الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين.

وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى أن نرى الأونروا تجري الإصلاحات اللازمة لكفالة استدامتها المالية. وسنعمل مع الأونروا

لتعزيز مساءلة الوكالة وشفافيتها واتساقها مع المبادئ الإنسانية، بما في ذلك الحياد.

وبينما يتحرك المجتمع الدولي لزيادة مساعدته لشعب غزة، ندعو حماس إلى وقف احتجازها القاسي لمدنيَيْن إسرائيليَيْن. فالمدنيون ليسوا بيادق. وبالمثل، نحث حماس على إعادة رفات جنديَيْن إسرائيليين إلى عائلتيهما. وقد التقيت بليا غولدين، والدة أحد هذين الجنديَيْن، في حزيران/يونيه، ولا بد لي من القول إنني تأثرت بشدة بروايتها عن المعاناة غير الضرورية الناجمة عن ذلك العمل الشائن. إنها حقا مسألة أخلاق إنسانية أساسية. وينبغي إعادة رفات ابن السيدة غولدين إلى أسرتها لإغلاق ملف المسألة.

ويساورنا قلق عميق إزاء العنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. فالتقارير التي تفيد بأن رجالا ملثمين قاموا بترويع قرية في الخليل، وتدمير منازل، وإصابة أطفال في ٢٨ أيلول/سبتمبر، وارتكاب أعمال مماثلة في أماكن أخرى من الضفة الغربية، هي تقارير بغيضة. وقدّرنا الإدانة القوية والقاطعة لذلك العنف من جانب وزير الخارجية لابيد، ووزير الدفاع غانتس وآخرين في الحكومة الإسرائيلية. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى إجراء تحقيق كامل في تلك الحوادث، بما في ذلك رد قوات الأمن الإسرائيلية.

وهذا النوع من العنف ينال من حرية وكرامة وأمن وازدهار الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. إنه يقف في طريق السلام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند وكذلك السيد ليفي والسيدة عشراوي على إحاطاتهم.

وترحب فرنسا بوحدة مجلس الأمن المتجددة دعما لحل الدولتين، وهو الحل الوحيد حتى الآن الذي يلبي التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين في العيش في سلام وأمن مع احترام حقوق كليهما. ولهذا السبب أيد المجلس عوامل ذلك الحل في عدة قرارات، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ومسؤوليتنا اليوم هي العمل للحفاظ على ذلك المنظور، وكذلك إمكانية تحقيق السلام وكفالة الاستقرار الدائم في جميع أنحاء المنطقة.

وتدعو فرنسا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ جميع التدابير الانفرادية. ونحث إسرائيل على التراجع عن خططها لتوسيع المستوطنات، لا سيما في المناطق الحساسة مثل منطقة E-1 ومنطقة جفعات هاماتوس، مما يقوض بشكل مباشر بقاء الدولة الفلسطينية وتواصل أراضيها جغرافيا في المستقبل. وهذه الخطط تشكك في حل الدولتين على أرض الواقع، بالإضافة إلى أنها تتعارض مع القانون الدولي.

وتكرر فرنسا تأكيد الإعراب عن قلقها إزاء الزيادة القياسية في أعمال العنف والهدم، وكذلك إجراءات الإخلاء الجارية في حيي سلوان والشيخ جراح. وتوقعاتنا في هذا الصدد معروفة جيدا. ويجب على جميع الأطراف أن تؤكد من جديد وبشكل لا لبس فيه التزامها بالوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، لأن أي شك يحيط بالوضع الراهن يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات وإشعالها من جديد في المنطقة.

وترحب فرنسا باستئناف الاتصالات الرفيعة المستوى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مما يفتح الطريق أمام دينامية جديدة مع تعاون أعمق في جميع المجالات، بما يخدم مصلحة الجميع، وفي مقدمتهم الشعوب. ولا بد من بذل المزيد من الجهود للحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة، وأرحب بجهود مصر في هذا الصدد.

وبعد تخفيف إسرائيل لبعض القيود على غزة، من الضروري السماح بدخول السلع اللازمة لإعادة الإعمار وموظفي المساعدة الإنسانية إلى غزة، حيث يجب احترام القانون الدولي. وستدعو الحاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير إضافية لدعم الانتعاش الاقتصادي.

وسندين أي هجوم على الأراضي الإسرائيلية.

ويلزم المزيد من التعاون الاقتصادي لتحقيق الاستقرار في الضفة الغربية. وآمل أن يوفر الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين فرصة لإحراز التقدم، بما في ذلك على الصعيد المالي.

وتتعلق نقطتي الأخيرة باحترام سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية. وتوقعاتنا من السلطة الفلسطينية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية معروفة جيدا. وعلى وجه الخصوص، يجب الإفصاح عن ملابسات اغتيال نزار بنات بشكل كامل.

وأخيرا، فإن فرنسا مصممة على دعم جميع المبادرات التي تسهم في استعادة عملية الحوار. ونعمل بنشاط على ذلك إلى جانب شركائنا الألمان والمصريين والأردنيين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعمنا لعمل المنسق الخاص، تور فينسلاند. وستؤدي فرنسا أيضا دورها الكامل في المؤتمر الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لأن عملها ضروري لاستقرار المنطقة ولتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*):أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص تور فينسلاند، والسيد دانيال ليفي، رئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط، والسيدة حنان عشراوي، السياسية والقيادية في المجتمع المدني، على إحاطاتهم. وأشكر أيضا زميلينا، ممثليّ دولة فلسطين ودولة إسرائيل على إحاطتيهما.

يشهد المجتمع الدولي منذ عقود الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ففي كل شهر نأتي إلى المجلس ونعلن مواقفنا بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ولكن لا يبدو أن هذا يغير الوضع. فكلماتنا لا توقف تآكل الدولة الفلسطينية، أو قتل الأطفال الفلسطينيين، أو محاولة محو شعبها وهدم بيوتهم.

ومما يثير السخرية والمفارقة أن هذه الملاحظات قد أثارت، في الماضي غير البعيد، حججا مفادها أنه يجب علينا أن نتخلص من القانون الدولي وحل الدولتين. ويزعزع هذا النهج أساس نظامنا الدولي القائم على القواعد. إن رفض إسرائيل وداعميها الدوليين التأقلم مع مطلب قيام دولة فلسطينية مستقلة مع إسرائيل آمنة، لا يزال أكبر عقبة أمامنا. وفي هذه الأوقات الجديدة المحفوفة بالمخاطر التي تواجهها البشرية، يجب أن نحقق نتيجة أفضل. ويجب علينا، كما اقترح السيد ليفي، أن نتوقف عن التصرف بصورة آلية، وأن ننفذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) من أجل التوصل إلى حل سياسي وعدالة السياسية.

وتشكل التطورات التي حدثت مؤخرا فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية مصدر قلق بالغ. والإعلان الصادر مؤخرا بشأن الموافقة على المضي قدما في بناء آلاف المنازل في المنطقة E-1 يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويزيد من تقويض عملية السلام وحل الدولتين. ونجدد دعوتنا للسلطات الإسرائيلية أن تتراجع على وجه السرعة عن تلك القرارات الأخيرة. ومرة أخرى، تشجب سانت فنسنت وجزر غرينادين استمرار وتزايد هدم المنازل والمباني الفلسطينية ومصادرتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتبعث الحالة في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، الذي لا يزال مهددا بالإخلاء القسري للأسر الفلسطينية من منازلها، على القلق أيضا. وندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع عمليات الإخلاء القسري ووقف سياستها المنهجية المتمثلة في التوسع الاستطياني وهدم المباني الفلسطينية وعرقلة التنمية الفلسطينية.

ونشعر بقلق عميق أيضا إزاء الادعاءات المتعلقة باستخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين. ويشمل ذلك قتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وجرحهم. ولذلك نكرر دعوتنا لإسرائيل إلى احترام القانون الدولي الإنساني، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في محيط المسجد الأقصى/الحرم الشريف، ندعو الجميع إلى احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في ذلك المكان المقدس حرصا على السلام والاستقرار.

وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية قد خففت بعض القيود المفروضة على غزة، فإن هناك الكثير مما يتعين عمله للحيلولة دون أن يصبح المستقبل أكثر قتامة للفلسطينيين. ولا يزال استمرار وصول

المساعدات الإنسانية وتمويل الخدمات من أجل السكان الفلسطينيين في غزة أمرا بالغ الأهمية. ونسترعي الانتباه مرة أخرى إلى الحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على قطاع غزة. ويجب أن ينتهي هذا الحصار لتسهيل وصول الإغاثة الإنسانية على نحو سريع ودون عوائق إلى الفلسطينيين المحتاجين وإعادة إعمار غزة. وعلاوة على ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى الاستثمار بشكل ملموس لسد النقص الخطير في التمويل لجهود إعادة الإعمار في غزة والبرامج التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وقبل أن نختتم بياننا، يرحب وفد بلدي بخطط الولايات المتحدة لإعادة إنشاء قنصلية للولايات المتحدة في القدس. وتذكّر سانت فنسنت وجزر غرينادين مرة أخرى بأنه لا بديل عن حل الدولتين للإسرائيليين والفلسطينيين. إن الوقت ينفد؛ ونحن بحاجة إلى العمل بشكل جماعي لتعزيز الحوار الحقيقي بين الطرفين. فالحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في إسرائيل وفلسطين والشرق الأوسط عموما.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أراكم، سيدي الرئيس، تتولن الرئاسة بين ظهرانينا مرة أخرى اليوم. وكما هو الحال دائما، أتقدم بخالص الشكر لتور فنسلاند على إحاطته الشاملة هذا الصباح. وأود أن أرحب بالسفيرين منصور وإردان الحاضرين معنا اليوم. وأود أن أتقدم بالشكر بصفة خاصة جدا إلى حنان عشراوي، التي ما فتئت منذ أمد طويل تشكّل صوتا بليغا وقويا يتكلم لصالح الشعب الفلسطيني. وأود على وجه الخصوص أن أشيد بعملها في السنوات الأخيرة مدافعة قوية عن جيل الشباب من النساء والرجال الفلسطينيين. وذلك عمل يستحق تقديرا كبيرا. وأشكر دانيال ليفي على إسهامه القيم والمستنير. فقد كان من الجيد حقا أن نستمع إلى بيانه اليوم، وأشكره على إسهاماته الطويلة الأمد في المناقشات الإسرائيلية الفلسطينية.

ويساورنا قلق عميق إزاء الإحاطة التي قدمها تور فنسلاند صباح اليوم وما نعرفه عن تصاعد العنف في جميع أنحاء الضفة الغربية، ولا سيما زيادة عنف المستوطنين واستخدام القوات الإسرائيلية للذخيرة الحية. وندعو إسرائيل إلى محاسبة المسؤولين ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب المرتبطة بحوادث العنف هذه، وكفالة أن يتناسب أي رد من جانب قوات الأمن مع الفعل ويمتثل للقانون الدولي.

وتدين أيرلندا جميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات الصاروخية من غزة، التي تؤجج التوترات وتعرض أرواح المدنيين للخطر. وأكرر مرة أخرى دعوة أيرلندا لإسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك في القدس الشرقية والمنطقة E-1، وكذلك عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين وإخلائها والاستيلاء عليها. وينبغي لإسرائيل أن توفر تصاريح للبناء القانوني والتطوير للمجتمعات الفلسطينية.

وتظل أيرلندا ملتزمة التزاما راسخا بحل تفاوضي يقوم على وجود دولتين ويوفر أساسا قابلا للتطبيق لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وندين جميع الأعمال التي تهدد بتقويض تلك الآفاق.

وندعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، قولا وفعلا، مع الاعتراف بالدور الخاص الذي لضطلع به الأردن.

وفي الشهر الماضي، وخلال رئاسة أيرلندا لمجلس الأمن، شاركت شابتان في هذه المناقشة ذاتها (انظر S/PV.8869). فشددت السيدة مي فرسخ على الأثر الرهيب للمستوطنات غير القانونية على النساء والفتيات الفلسطينيات، بينما أوضحت لنا السيدة ميريديث روثبارت الدور الأساسي والبنَّاء للمجتمع المدني في بناء السلام على الصعيد المحلي. ومن خلالهما، رأينا بوضوح أن الاحتلال كان له أثر غير متناسب على النساء والفتيات. وتثني أيرلندا على المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل لجهوده الرامية إلى وضع نهج لتمكين المرأة مجتمعيا. ورأينا في الشهر الماضي من خلال هاتين الشابتين أن لدى النساء القدرة على تشكيل مستقبل أكثر إشراقا لمجتمعاتهن. ونرى أنه من الضروري أن يستمع مجلس الأمن وأطراف النزاع والمجتمع الدولي إلى أصواتهن.

وندين بشدة الاستهداف الأخير للنشطاء الفلسطينيين ومنظمات المجتمع المدني. وتدعو أيرلندا الجهات المسؤولة – الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء – إلى حماية حقوق المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان واحترامها.

وتشيد أيرلندا بالعمل الحيوي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والذي يكتسي أهمية حاسمة لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الأرض المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة. وتناشد أيرلندا مرة أخرى الجهات المانحة، بمن فيها شركاؤها الخليجيون، تعزيز دعمها للأونروا.

وعلى الرغم من بعض الخطوات التي نرحب بها مؤخرا، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء إمكانية الوصول إلى غزة والعقبات التي تعترض جهود إعادة الإعمار، بعد خمسة أشهر من انتهاء النزاع. وكما لوحظ في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات، هناك عواقب وخيمة على الصحة العقلية لسكان غزة من جراء التعرض للعنف لفترات طويلة وفقدان الأسرة والأحباء والإحباطات الناجمة عن فقدان التحكم في الأمور نتيجة تفاقم الفقر والبطالة وانعدام الأمن في قطاع غزة. ونجدد دعوتنا لإسرائيل لإنهاء الحصار المفروض على غزة.

ونرحب بإعلان لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عن إجراء الانتخابات البلدية في كانون الأول/ديسمبر. وتؤكد أيرلندا مجددا إيمانها بأن إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في جميع أنحاء الأرض المحتلة، بمشاركة كاملة من النساء، ضروري لإعطاء صوت ديمقراطي لجميع الفلسطينيين والمساعدة في إحراز تقدم نحو المصالحة بين الفلسطينيين وتجديد شرعية المؤسسات الوطنية.

وأخيرا، تكرر أيرلندا دعوتها إلى المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لتعزيز جهودها للعمل من أجل استئناف العملية السياسية. ونرحب بالاتصالات على المستوى الوزاري بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية التي جرت في الأسابيع الأخيرة.

وبينما نقترب من الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر مدريد، من الضروري أن يظل مجلس الأمن والشركاء في المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع منخرطين في العمل من أجل التوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ولا شك أننا بحاجة إلى إحياء الأمل الذي ترسخ في مدريد. وعلينا أن نعمل على بناء الثقة لتمكين مسار سياسي لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، حتى يمكن كفالة حقوق الفلسطينيين، وكذلك حقوق الإسرائيليين.

وأيرلندا على استعداد، سواء من خلال مجلس الأمن أو على الصعيد الوطني، للمساعدة بأي طريقة ممكنة.

السيد يورغنسون (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته. كما أشكر السيد ليفي والسيدة عشراوي على بيانيهما الثاقبين.

لا تزال إستونيا ملتزمة بإيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما زلنا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لاستئناف مفاوضات مباشرة وهادفة بشأن جميع مسائل الوضع النهائي.

ونرحب بالتفاعل الأخير بين الزعيمين الإسرائيلي والفلسطيني ونحثهما على مواصلة توسيع نطاق ذلك الحوار. ونحث الطرفين كذلك على المشاركة في المزيد من التعاون العملي، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والمالية وغيرها، الأمر الذي من شأنه أن يكون بمثابة تدابير لبناء الثقة وسيكون في مصلحة الشعبين.

وفيما يتعلق بغزة، من الحيوي مواصلة العمل على استقرار الحالة الهشة. ونؤيد الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى الحد من التوترات والتمسك بوقف إطلاق النار في غزة. وندعو حماس والتنظيمات الإرهابية الأخرى إلى الامتناع عن إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة على إسرائيل ونحث إسرائيل على استخدام حقها في الدفاع عن نفسها بشكل متناسب، وحماية السكان المدنيين.

ومن الضروري كذلك أن تستمر الجهود الدولية والإقليمية لإعادة الإعمار، بهدف تحسين الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتردية في القطاع. ونرحب في ذلك السياق بالمقترحات الأخيرة

الرامية إلى النهوض بالاقتصاد وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، يساورنا القلق إزاء استمرار حوادث العنف، بما في ذلك الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف والتحريض وأعمال الاستفزاز.

إن هدم إسرائيل للممتلكات الفلسطينية وطردهم منها أمر يبعث على القلق. وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن تلك الأنشطة وكذلك عن النهوض بأي خطط استيطان، إذ أن تلك الأعمال تتعارض مع القانون الدولي. وكذلك نعيد التأكيد على أنه يجب أن يحترم الوضع الراهن للأماكن المقدسة احتراما كاملا.

وأخيرا، أود أن أشدد على الدور الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وتحقيق الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك من خلال الاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة. وسيكون المؤتمر القادم الذي تستضيفه السويد والأردن فرصة هامة لإيجاد سبل لتمويل الوكالة على نحو أكثر استدامة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته الشاملة جدا وإن كانت مثيرة للقلق قليلا اليوم. وكذلك أشكر دانيال ليفي وحنان عشراوي على إسهاميهما القيمين جدا.

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد التزام النرويج الثابت بحل سياسي واسع للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. كثيرا ما تطغى على النزاع أزمات تبدو أكثر إلحاحا على جدول أعمال المجلس، ومع ذلك من الأهمية بمكان أن نواصل التركيز على الحاجة إلى معالجة المسائل الأساسية هنا أيضا. إننا نعيد تأكيد تأييدنا لحل متفاوض عليه يقوم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧؛ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)؛ والقانون الدولي؛ والمعايير المتفق عليها دوليا، حيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين العيش جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

إن الهدوء النسبي الحالي في غزة، فضلا عن الزيادة الأخيرة في الواردات وعدد تصاريح العمل الصادرة، تطور إيجابي. كما كان توزيع المساعدات النقدية على عشرات الآلاف من الأسر الضعيفة عملا ناجحا. غير أن هذه الحالة، كما أوضح المنسق الخاص، ليست مستدامة. فيجب رفع إغلاق غزة. ولتحسين حياة الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة، يجب علينا أن نحفز النمو الاقتصادي بالسماح للعديد من سكان غزة بالسعي إلى العمل في إسرائيل والضفة الغربية؛ وإيجاد فرص عمل ملائمة في غزة نفسها؛ وتخفيف القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير.

وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الإسهام في الحفاظ على الهدوء وتجنب المزيد من الأعمال العدائية، ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى ضمان وقف طويل المدى ومستقر لإطلاق النار. فالهدوء شرط أساسي لإحراز تقدم حقيقي في إعادة بناء غزة بشكل أفضل.

وترحب النرويج بالإشارات الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية بأنها ستدعم تحسين الظروف المعيشية في غزة. وستظل السلطة الفلسطينية شريكنا في جهود التنمية في فلسطين، بما في ذلك غزة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الخطط الإسرائيلية لتنفيذ الخطة الاستيطانية هاء-١. فمن شأن مثل تلك المستوطنات أن تقطع القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية وأن تقوض بقاء دولة فلسطينية متصلة الأراضي. وتشكل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة انتهاكا للقانون الدولي. إننا نحث إسرائيل على وقف الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل وعمليات الإخلاء. فلم تؤد تلك الأعمال إلى تأجيج التصعيد الأخير حول غزة فحسب، إنها تتعارض مع الجهود الدولية الرامية إلى استقرار الحالة وحل النزاع.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء تزايد العنف، بما في ذلك عنف المستوطنين، في الضفة الغربية. ونذكر إسرائيل بمسؤوليتها عن حماية

المدنيين، ولا سيما الأطفال، وندعوها إلى وقف استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين الفلسطينيين. كما ندعو السلطة الفلسطينية إلى دعم حقوق الإنسان والامتناع عن تحجيم حيز المجتمع المدني.

وترحب النرويج بالحوار الرفيع المستوى المتجدد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وقد سرنا أن نسمع من تور فنسلاند أنه كانت هناك أيضا اتصالات مؤخرا في المجموعة الرباعية. ونحن على استعداد للمساعدة في زيادة تعزيز الحوار. وستستضيف النرويج اجتماعا للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في أوسلو لمعالجة الوضع المالي المتدهور للسلطة الفلسطينية والنظر في كيفية تعزيز السلطة.

وكذلك سيوفر الاجتماع فرصة للأطراف والمانحين وشركاء التنمية للاتفاق على خطوات ملموسة قدما في المضي بشأن الجوانب الاقتصادية والسياسية لبناء الدولة الفلسطينية. وحل الدولتين هو الحل الوحيد الذي سيضمن الاستقرار الطويل الأجل، الذي لن يفيد الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل سيفيد المنطقة بأسرها أيضا.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أرحب بمشاركة المنسق الخاص تور فنسلاند، وأشكر السيدة عشراوي والسيد ليفي على إحاطتيهما القيمتين. ونرحب كذلك بوفدي إسرائيل وفلسطين في جلسة مجلس الأمن هذه.

لقد استمعنا مرة أخرى إلى روايات عن التوتر والعنف السائدين داخل المنطقة. ولا يزال النزاع مستمرا؛ ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة؛ ولم يتحقق أي تقدم نحو الهدف المنشود الذي من شأنه أن يسمح بحل كان الكثيرون منا يأملون فيه ويعتقدون أنه الحل النهائي: إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة قابلة للحياة سياسيا واقتصاديا، تعيش في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وعلى ضوء هذه الخلفية، وبالنظر إلى ما سمعناه هذا الصباح، سأركز على ثلاث نقاط: المستوطنات والعنف، والوضع الراهن في القدس، وغزة والمصالحة بين الفلسطينيين.

أولا، فيما يتعلق بالمستوطنات والعنف، فإن بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي. وهو علاوة على ذلك عقبة أمام تنفيذ أي أفق لتحقيق السلام.

وبعيدا عن الأرقام، التي ما زالت مرتفعة حتى الآن هذا العام، إذ هدم ٦٨٢ مبنى، وبعضها ممول من المجتمع الدولي، فضلا عن مبان أخرى ضرورية للخدمات الصحية ومياه الشرب، فإن بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنات مثل جفعات هاماتوس وعطروت وبيسغات زئيف يعوق التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية. ويجب وقف بناء الوحدات في هذا السياق، كما يجب وقف نقل المستوطنين وهدم المنازل وتشريد المدنيين. كما يجب تعزيز التدابير الرامية إلى عكس الاتجاهات السلبية في الميدان، وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ثانيا، نلاحظ بقلق التوترات المتزايدة في المدينة القديمة في القدس، الناجمة عن الإجراءات والمواقف الرامية إلى تغيير الوضع الراهن. ونلاحظ أن السلطات المختصة قد ألغت الإذن الإسرائيلي بدخول وممارسة أعمال العبادة لغير المسلمين في ساحات المساجد. ووفقا لقرارات مجلس الأمن، تحث المكسيك على تجنب اتخاذ تدابير تغير وضع القدس وطابعها الجغرافي والديموغرافي والتاريخي.

ثالثا، تحث المكسيك السلطة الفلسطينية على مواصلة تنظيم الانتخابات البلدية والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. ونصر على أهمية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والموضوعية للنساء والشباب في الحياة السياسية والمدنية لفلسطين. ونرحب أيضا بجهود الوساطة المستمرة التي تبذلها مصر لصالح المصالحة بين الفلسطينيين.

والتعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المسائل المدنية والأمنية، ولا سيما الاتصالات الرفيعة المستوى الجارية، علامة مشجعة ومحمودة. ونأمل أن تتعمق وتتوسع نحو تفاهم سياسي لإجراء مفاوضات السلام. ونشيد بالجهود المبذولة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد في غزة.

ونؤكد مجددا ضرورة رفع الحصار الإسرائيلي وضمان الدخول المستمر والمنتظم للسلع والمواد الأساسية اللازمة لإعادة إعمار القطاع.

وفي الختام، ربما تكون القضية الفلسطينية أحد أقدم البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وللأسف، بعد سبعة عقود، ما زلنا في دورة إدارة النزاع. وندعو إلى بدء المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن ودون شروط مسبقة، بدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط. ونعتقد حقا أن هذا هو الطريق للسير إلى الأمام.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بالسيد كامو في مجلس الأمن وهو يتولى رئاسة جلسة اليوم وأشكر المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته. كما نشكر السيدة عشراوي والسيد ليفي على إحاطتيهما.

تشعر الصين ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. بعد مرور خمسة أشهر تقريبا على النزاع في غزة، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة قاتمة. وفي قطاع غزة، ألحق النزاع الذي نشب في أيار/مايو أضرارا بعدد كبير من المرافق العامة والمنازل المدنية، مما أدى إلى تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية القاسية أصلاً. ومن بين ٠٠٠ ١١٠ نازح في غزة، لم يعد ٢٥٠ ٨ بعد إلى ديارهم. وسيتسبب المزيد من التأخير في إنعاش غزة وإعادة إعمارها في معاناة أكبر للسكان المتضررين بالفعل من النزاع.

وتقدر الصين الجهود الرامية إلى التخفيف من محنة السكان المحليين، مثل إصدار قطر والأمم المتحدة للمساعدة النقدية والعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على الرغم من الصعوبات. وندعو إلى التعجيل بإعادة إعمار غزة للسماح للناس بالعودة إلى الحياة الطبيعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه لعملية إعادة الإعمار هذه. كما ينبغي لإسرائيل أن تفتح موانئ إضافية مناسبة في غزة لتذليل العقبات التي تعترض دخول المواد الإنسانية ومواد إعادة الإعمار إلى هناك.

وقد دعت الصين بقوة إلى تخفيف حدة التوتر في الضفة الغربية. ولا تزال العمليات العسكرية وعمليات الشرطة الإسرائيلية تتسبب في وقوع خسائر في صفوف الفلسطينيين وفي تفاقم الصراعات بين الجانبين وتصعيد التوتر. وقد اشتد العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون، وتجسد ذلك في الهجوم الذي وقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر وأصاب عددا من الفلسطينيين، بمن فيهم طفل نائم يبلغ من العمر ثلاث سنوات. وكما أكد المنسق الخاص فنسلاند مرارا، يجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان سلامة الناس في الأرض المحتلة والتحقيق بدقة في الهجمات وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وتحث الصين إسرائيل على وقف أعمالها التي تقوض آفاق حل الدولتين، مثل توسيع المستوطنات. وفي الآونة الأخيرة، وافقت إسرائيل على بناء مستوطنة جديدة في جفعات هاماتوس في القدس. ولا يزال السكان الفلسطينيون في مجتمعات مثل الشيخ جراح معرضين لخطر الإخلاء. فبناء المستوطنات ينتهك القانون الدولي ويقوض آفاق حل الدولتين. ويجب على إسرائيل الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووقف توسيع المستوطنات والكف عن هدم المنازل الفلسطينية والامتناع عن طرد الشعب الفلسطيني. وينبغي الحفاظ على الوضع الراهن الذي أرسي تاريخيا للأماكن المقدسة في القدس واحترامه.

والطريقة الأساسية لحل القضية الفلسطينية تكمن في تنفيذ حل الدولتين. وقبل أسبوعين، ذكر المراقب الدائم لفلسطين في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يستبدل التسوية العادلة للقضية الفلسطينية بإدارة الأزمات والسيطرة عليها (S/2021/856). وتتفق الصين تماما مع هذا.

ولا يمكن كسر دائرة العنف والعيش جنبا إلى جنب بين فلسطين وإسرائيل والتعايش في سلام إلا بتحقيق حل الدولتين واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ونأمل أن تتخذ فلسطين وإسرائيل الاتصال الرفيع المستوى الأخير كفرصة لمواصلة بناء الزخم وإعادة بناء الثقة المتبادلة تدريجيا واستئناف الحوار المتكافئ في موعد مبكر.

وإننا ندعم مصر ودول المنطقة الأخرى في أداء دور مهم في تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين، وندعو إلى تعزيز سلطة السلطة الوطنية الفلسطينية وتمكينها من ممارسة مهام السيادة في المجالات الأمنية والمالية وغيرها من المجالات. ونحث البلدان ذات النفوذ الهام على التمسك بموقف موضوعي وعادل وتجنب الانحياز والكيل بمكيالين بشأن مسألة فلسطين.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ويجب عليه اتخاذ إجراءات فعالة لأجل حل القضية الفلسطينية. ونؤكد من جديد استعدادنا لاستضافة مفاوضات مباشرة بين فلسطين وإسرائيل في الصين، وندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بقيادة الأمم المتحدة ومشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومختلف أصحاب المصلحة في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وما برحت الصين تتابع عن كثب الحالة الإنسانية في فلسطين واتخذت إجراءات ملموسة لدعم الشعب الفلسطيني في مكافحته للجائحة. وأرسلت الصين في مناسبات عديدة مساعدات إنسانية إلى فلسطين مثل المساعدات النقدية الطارئة وإمدادات ولقاحات مكافحة الجائحة. وستتبرع الصين بمليون جرعة إضافية من اللقاحات وستنسق جهودها مع مصر لإرسال ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة من اللقاحات إلى سكان قطاع غزة. وسنقدم أيضا ٢٠٠ ٠٠٠ جرعة من اللقاحات إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتؤيد الصين، بوصفها صديقا مخلصا لفلسطين، القضية العادلة لفلسطين في السعي للحصول على حقوقها الوطنية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لأجل التوصل إلى تسوية مبكرة شاملة ومنصفة وعادلة للقضية الفلسطينية.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد فينسلاند والسيد ليفي والسيدة عشراوي على إحاطاتهم.

قبل شهر من الآن حدثت تطورات رحبنا بها مثل الإعلان عن خطة لإعادة تأهيل قطاع غزة والاجتماع الذي عقد في رام الله بين الرئيس الفلسطيني ووزير الدفاع الإسرائيلي وزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لمصر، بينما دعونا إلى الاستخدام الرشيد لتلك المؤشرات المشجعة نحو الانفراج في العلاقات بين إسرائيل وفلسطين. علاوة على ذلك، وإدراكا منا لهشاشة استعادة الهدوء منذ وقف إطلاق النار في أيار/مايو الماضي، ذكّرنا أيضا بضرورة أن يعزز الجانبان التدابير التي ربما تسهم في تعزيز الهدوء واستعادة الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين لتهيئة الظروف لاستئناف عملية السلام.

ولكن بالنظر إلى الحالة التي شهدتها المنطقة منذ فترة، لا يزال احتمال التعايش السلمي بين هذين الشعبين وعودة السلام على المحك، مما يجعل خطر عدم الاستقرار والعنف يلوح في الأفق.

ويجب وضع حد لجميع الأفعال الخطيرة التي يتعين إدانتها وتعتبر تجسيدا لهذا الواقع: زيادة الهجمات والاضطهاد من جانب المستوطنين الإسرائيليين بحق السكان الفلسطينيين، بمن فيهم المزارعون وحتى صغار تلاميذ المدارس، واستمرار هدم المباني الفلسطينية، بما فيها الأراضي الزراعية ومصادرة الأراضي الفلسطينية والممتلكات الخاصة وموافقة السلطات الإسرائيلية على خطة لبناء عدة وحدات سكنية في الأراضي الفلسطينية في القدس، فضلا عن تدنيس المقابر الإسلامية والانتهاكات ضد المواقع الإسلامية المقدسة بما في ذلك المسجد الأقصى.

وبالعودة إلى تلك الهجمات الأخيرة على الأضرحة الإسلامية، أود أن أؤكد أن مثل هذه الممارسات تعدُّ صدمة وإساءة إلى مشاعر المسلمين في فلسطين وفي بقية أنحاء العالم. ولن تؤدي هذه الممارسات إلا إلى زيادة الكراهية والتعصب والتطرف والعنف. ولن يؤدي كل ذلك إلا إلى تعقيد وضع صعب بالفعل وعرقلة المسار نحو عودة السلام والتعايش السلمي بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ولهذا السبب، تدين النيجر بأشد العبارات تلك الأعمال البغيضة وغير المقبولة ضد الأماكن الإسلامية المقدسة وتدعو إسرائيل إلى بذل كل ما في وسعها لوضع حد لها. وتذكّر النيجر بأن على السلطات الإسرائيلية أن تكفل حماية المؤمنين واحترام الأماكن المقدسة والوضع التاريخي والقانوني للقدس بوصفها مدينة مقدسة للديانات التوحيدية الثلاث.

ولا يزال بلدي مقتنعا بأن تحقيق هذا السلام الذي ما فتئنا نسعى إليه منذ ما يقرب من ٧٠ عاما في الشرق الأوسط، لا يسمح بالتحايل على القضية الفلسطينية إلى الأبد، ولا يمكن استمرار تجاهل إسرائيل الصارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة إلى ما لا نهاية. وستظل القضية الفلسطينية بمثابة تذكير صارخ بحق الشعوب في تقرير المصير.

إن تهيئة الظروف لهذا السلام الذي نأمل ونتضرع من أجله لشعوب المنطقة، تكمن أساسا في وقف سياسة التسوية المنفلتة التي تنتهجها إسرائيل منذ عدة عقود في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن استئناف المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بغية التوصل إلى الحل العملي الوحيد لنزاعهم: إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة داخل حدودها في عام ١٩٦٧ وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل. ويجب ضمان هذا الحل مهما كانت التكلفة.

وفي هذا الصدد، يعتقد النيجر أنه يجب على مجلس الأمن أن يكون قادرا، بحكم التزاماته، على إنفاذ قراراته التي يجب ألا تكون خيارات بعد الآن، بل ملزمة، ويكون الامتثال لها ضمانا لسلام وأمن لجميع الأعضاء الملتزمين بالمُثُل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وبالمثل، فإن من المهم أن يواصل المجتمع الدولي، والمجموعة الرباعية وأعضاء المجلس، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية التي لها تأثير على الأطراف، ممارسة الضغط اللازم لتجنب المزيد من التصعيد والعمل من أجل تنشيط عملية السلام لوضع حد ناجح لهذا النزاع.

ختاما، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لجائحة فيروس كورونا التي تفاقمت بسبب هشاشة النظام الصحي والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في جملة أمور. كما نشعر بالقلق إزاء نقص الأموال الذي تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الأمر الذي يهدد بقاء الآلاف من الفلسطينيين معظمهم من النساء والأطفال. عليه ندعو المجتمع الدولي إلى إظهار المزيد من التعاطف والسخاء مع هؤلاء السكان المنكوبين من خلال دعم تمويل خطة الإنعاش في غزة والبرامج الحيوية الأخرى لآلاف الأسر الفلسطينية التي تساعدها الأونروا.

وندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بكفالة رفاه وبقاء السكان الخاضعين لسيطرتها.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى في نيويورك. وأشكر أيضا المنسق الخاص على إحاطته ومقدمي الإحاطات من المجتمع المدني، السيد دانيال ليفي والسيدة حنان عشراوي، على مساهماتهم التي تبعث على التفكير.

أود أن أبدأ بالترحيب بزيادة التعاون بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية خلال الأشهر الأخيرة. ونحن واثقون من أن هذا الحوار سيستمر ونأمل أن يسفر عن نتائج ملموسة للتصدي للتهديدات الفورية والطويلة الأجل للسلام والاستقرار. ونؤكد للطرفين دعمنا الكامل في هذا الصدد.

ترحب المملكة المتحدة أيضا بزيادة الهدوء في غزة وبالخطوات الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف القيود المفروضة على وصول السلع والأشخاص إلى قطاع غزة وخارجه. ونطلب الآن من إسرائيل أن تضع خطة كاملة وشفافة لتحسين التنقل والوصول إلى غزة بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني ويسمح بمواصلة إعادة الإعمار والتنمية.

وعلى الرغم من عدد من الإشارات الإيجابية، ما زلنا نرى اتجاهات سلبية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وكما سمعنا، استمرت معدلات هدم منازل الفلسطينيين وطردهم منها في الارتفاع، وقد يشهد هذا العام أسوأ معدل لعمليات الهدم منذ خمس سنوات. ونحث حكومة إسرائيل على ضمان بقاء الأسر الفلسطينية التي تعيش في الأراضي المحتلة في أمان في ديارها.

إن العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك هجمات المستوطنين على الشعب الفلسطيني والممتلكات الفلسطينية، آخذ في الازدياد الآن.

وقد أسفر الهجوم المروع الذي وقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر على قرية المفاقرة الفلسطينية، في تلال الخليل الجنوبية، عن نقل طفل فلسطيني يبلغ من العمر ٣ سنوات إلى المستشفى. وندعو إسرائيل إلى توفير الحماية المناسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين، وضمان إجراء تحقيق شامل في جميع هذه الحوادث، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ونرحب بالتزام حكومة إسرائيل بالتصدي لعنف المستوطنين، وكذلك بإدانة وزير الخارجية لابيد لهجوم المفاقرة.

كما نشعر بالقلق إزاء استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المفرطة. وندعو إسرائيل إلى التقيد بمبدأي الضرورة والتناسب عند الدفاع عن مصالحها الأمنية المشروعة.

إن الوضع المالي المتردي للسلطة الفلسطينية ينطوي على خطر عجزها عن دفع الرواتب أو موردي خدماتها بالكامل، ابتداء من الشهر المقبل. ويلزم القيام بعمل عاجل لتحسين الوضع. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع السلطة الفلسطينية لمساعدتها على تنفيذ الإصلاحات الضرورية، ونحث شركاءنا الدوليين على أن يحذوا حذوها.

وأخيراً، عندما احتفلنا باليوم الدولي للطفلة في الأسبوع الماضي، تذكرنا معدلات التحصيل التعليمي المثيرة للإعجاب للفتيات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب أن نحتفل بهذا النجاح وأن نضمن حماية توفير التعليم الحيوي، بما في ذلك للفتيات، من خطر عدم الاستقرار.

وفي الختام، فإن عدم إحراز التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط لا يزال يؤثر سلباً على الحياة اليومية للإسرائيليين والفلسطينيين، والنزاع الدائر بحاجة إلى حل عادل ودائم. وما زلنا نحث جميع الأطراف على تجديد التزامها ببناء السلام والعمل على تحقيقه. ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن حل الدولتين يوفر الاحتمال الوحيد المجدي لإحلال سلام دائم.

السيد الأدب (تونس): سيدي الرئيس، في البداية أرحّب برئاستكم لهذه الجلسة، كما أعرب عن الشكر للمنسّق الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فنسلاند، على إحاطته المفصّلة. ونثمّن جهود الأمين العام للأمم المتحدة والمنسّق الأممي لعمليّة السّلام والمفوّض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وكافة موظّفي منظّمة الأمم المتحدة في الأراضي المحتلّة من أجل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتعزيز فرص السّلام في الشرق الأوسط. كما نشيد بدورنا بمساهمة المجتمع المدني ودوره في دعم هذه الجهود. ونشكر السيدة حنان عشراوي والسيد ليفي على إحاطتيهما.

إزاء المظلمة التاريخيّة التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني منذ عقود، وإمعان القوة القائمة بالاحتلال في انتهاكاتها الممنهجة لأبسط حقوقه المشروعة، ما انفكت المجموعة الدولية تطالب بحلّ عادل وشامل ودائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، ينهي الاحتلال ويمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلّة ذات السيادة على حدود سنة ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقيّة.

وعلى الرغم من هذا الالتفاف الدولي حول المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني وحلّ الدولتين، تُواصل القوّة القائمة بالاحتلال استهتارها بالقانون الدولي وبقرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من خلال فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض عبر إمعانها في تنفيذ خططها الاستيطانية التوسّعيّة وعمليات التهجير القسري للفلسطينيين ومصادرة بيوتهم وأراضيهم، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والديموغرافي والقانوني للقدس، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة، إلى جانب اعتداءات المستوطنين المتكررة على الفلسطينيين في الضفة الغربية في غياب أيّ مساءلة.

وفي هذا الإطار، تجدّد تونس رفضها القاطع لمحاولات تغيير الوضع القائم في الأماكن المقدّسة في القدس، وتجدّد دعمها للوصاية الهاشميّة التاريخيّة على تلك المقدّسات.

كما تدعو في ظلّ ما يتعرّض له السكان المدنيّون الفلسطينيون، بمن فيهم النساء والأطفال، من عنف واعتداءات، إلى ضرورة توفير الحماية لهم، وفق ما يكفله القانون الدولي.

إن استمرار الأوضاع على ما هي عليه في الأراضي المحتلّة يُنذر بمزيد التصعيد، خاصّة في ظل تواصل غياب أيّة آفاق حقيقيّة لتسوية النزاع على أساس قرارات الشرعيّة الدوليّة والمرجعيات المتفق عليها، بما راكم مشاعر الغبن واليأس وانعدام الأمل لدى الفلسطينيين، ولا سيما في صفوف الشباب.

ومن منطلق مسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليّين، فإنّ مجلس الأمن مطالب باتخاذ ما يتعيّن لضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة بالنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، ولاسيّما وقف الاستيطان والدفع في اتجاه كسر الجمود الذي يشهده مسار السلام في الشرق الأوسط.

وبموجب الصلاحيّات التي منحها مجلس الأمن للرباعية الدولية للشرق الأوسط، فإنّنا نتطلّع لتكثيف جهودها من أجل المساعدة على استئناف المفاوضات في أقرب الآجال. ونجدّد الإعراب في هذا السياق عن دعمنا لمقترح عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الرباعية الدوليّة. إزاء ما يشهده الوضع الإنساني في قطاع غزّة من تدهور، لا سيما في ظل مخلّفات العدوان العسكري الأخير، واستمرار الحصار لما يزيد عن ١٤ عاماً وتبعات جائحة كوفيد-١٩، فإننا نشدّد على أهميّة تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقّيها ورفع القيود على حرية التنقّل والتجارة والامتناع عن عرقلة جهود إعادة الإعمار.

كما نهيب بالمانحين الدوليين الرفع من مستوى المساعدة والاستجابة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة ودعم الجهود الأممية ذات العلاقة. ونؤكد في هذا السياق على الحاجة الملحّة لتأمين تمويلات إضافيّة لسدّ العجز المالي في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). كما ندعو إلى العمل على ضمان تمويل مستدام وقابل للتنبؤ لميزانيّة الوكالة. ونتطلع لعقد مؤتمر المانحين الذي يعتزم الأردن تنظيمه بالاشتراك مع السويد لدعم الأونروا.

وفي الختام، نجدّد التأكيد على أنّ تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يمرّ حتماً عبر التوصّل إلى حلّ عادل وشامل ودائم للنزاع العربي – الإسرائيلي، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعيّة الدوليّة ومبادرة السلام العربية.

وستظل تونس ثابتة في نصرتها للقضايا العادلة، وفي مقدّمتها القضيّة الفلسطينيّة، إلى حين استرداد الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة التي لن تسقط بالتقادم.

السيد تيرومرتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بتوليكم، سيدي الرئيس، رئاسة جلسة اليوم. وأشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته. والشكر موصول للسيدة حنان عشراوي والسيد دانيال ليفي على أفكارهما المتبصرة، وأرحب بمشاركة سفير إسرائيل وسفير فلسطين في جلستنا.

إن موقف الهند من القضية الفلسطينية ثابت ومعروف جيدا. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ولديها مقومات الحياة، داخل حدود معترف بها ومتفق عليها بصورة متبادلة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، هي وحدها ما يمكن أن يوجد حلا دائما ومستمرا للنزاع.

وأكرر تأكيد موقف الهند الثابت بأنه ينبغي إيجاد حل للقضية الفلسطينية من خلال تسوية تفاوضية سلمية تنهض بحل الدولتين. وإن صون السلام والاستقرار شرط أساسي للمضي قدما في ذلك.

وينبغي أن يظل تعزيز وقف إطلاق النار في غزة والتعجيل بإعادة بنائها من أولويات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام وقف إطلاق النار، ومواصلة تعاونها وتنسيقها مع الأمم المتحدة، واتخاذ خطوات عملية من شأنها تحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية للمدنيين في غزة. وأكرر كذلك التأكيد على الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الكامنة التي أدت إلى تدهور الحالة في غزة. وأؤكد من جديد دعوة الهند لأن تتم عمليات نقل المعونة وغيرها من المواد الأساسية إلى غزة بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها، من أجل تخفيف حدة الحالة الإنسانية وتيسير إعادة الإعمار المبكر، فضلا عن استخدام هذه المعونة بشكل سليم. ومن المهم أيضا أن تدعم الجهات المانحة الدولية إعادة إعمار قطاع غزة من خلال السلطة الفلسطينية.

كما نشجع الأطراف على البقاء منخرطين في المناقشات بشأن تبادل الأسرى والعمل على التوصل إلى نتيجة إيجابية، حيث إن ذلك يشكل ضرورة إنسانية. ونقدر دور مصر في تيسير تلك المحادثات.

وندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير. وندعو الأطراف إلى الكف عن الأعمال الاستفزازية والخطاب التحريضي من أجل تحقيق السلام والاستقرار. ونشدد على ضرورة احترام الوضع الراهن التاريخي في الأماكن المقدسة في القدس والحفاظ عليه.

ويساورنا القلق إزاء الحالة المالية غير المستقرة للسلطة الفلسطينية، التي تفاقمت أكثر بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، مع التركيز على الحماية الاجتماعية، بما يتماشى مع أولويات السلطة الفلسطينية.

ونعرب عن التقدير للإعلانات الأخيرة عن تحسين العلاقات الاقتصادية والإدارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ويتعين ترجمة هذه الإعلانات إلى أفعال.

وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور هام في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية. وما برحت الهند تدعم الميزانية الأساسية للوكالة من خلال التبرعات السنوية.

وما فتئت الهند تساند باستمرار جهود بناء الدولة الفلسطينية في إطار الشراكة الإنمائية بين الهند وفلسطين. فبالإضافة إلى ما نقوم به من مشاريع جارية في قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا، نقوم أيضا بتنفيذ مشاريع سريعة الأثر من شأنها أن تفيد المجتمعات المحلية. وقد استمرت هذه البرامج على الرغم من جائحة كوفيد-١٩.

كما ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إلى اتخاذ خطوات عملية نحو استئناف مفاوضات السلام وتيسيرها. وفي ذلك الصدد، نرحب باستمرار عمليات التبادل الرفيعة المستوى بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. فهذه العمليات ستساعد على بناء الثقة بين الأطراف وتهيئة بيئة مواتية لاستئناف مفاوضات السلام. وينبغي أن تسير هذه التدابير بالتوازي مع الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة، التي لا تزال هي أفضل طريق للوصول إلى حل الدولتين.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المنسق الخاص تور فنسلاند على إحاطته. واستمعنا باهتمام إلى ممثلي المجتمع المدني، السيد دانيال ليفي والسيدة حنان عشراوي. ونرحب بمشاركة السيد كامو شخصيا في هذه الجلسة.

إن تحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يظل من بين الأولويات العليا على جدول أعمال مجلس الأمن. ونلاحظ مع الأسف أنه لم يحرز أي تقدم حتى الآن في حل الأزمات الإقليمية العديدة. كما نشعر بانزعاج من أن معظم النزاعات لا تتفاقم بسبب التدخل الخارجي فحسب، بل أيضا بسبب محاولات الجهات الفاعلة لتعزيز الحلول الانفرادية، مع تجاهل آراء السكان المحليين والجماعات القبلية والإثنية والدينية والطائفية.

ومن الواضح أن أحد الأسس لإرساء الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة هو إحراز التقدم في عملية التسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك العنصر الأساسي في إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية. وللأسف، تتواصل التوترات في الضفة الغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة بلا هوادة، مما يزيد من تفاقم مشاكل الحفاظ على وقف إطلاق النار، وتقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين المتضررين، وإنعاش عملية السلام.

وفي ظل هذه الخلفية، تستمر الإجراءات الانفرادية، المحفوفة بعواقب خطيرة. وتشمل هذه الإجراءات مصادرة الممتلكات الفلسطينية وتدميرها، وبناء المستوطنات، بما في ذلك خطط البناء في الجولان السوري المحتل، والاعتقالات التعسفية، وانتهاك وضع الأماكن المقدسة، والعنف. وفي الوقت نفسه، نشير إلى أهمية مراعاة المصالح الأمنية لإسرائيل.

وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة إلى التخلي عن الأعمال الاستفزازية والخطوات الانفرادية. ويجب أن يقترن التعاون الدولي والتدابير المتضافرة بالتقدم المحرز في تحقيق تسوية في الشرق الأوسط. ونرى أن تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى جميع المتضررين والمحتاجين في قطاع غزة هو الهدف الرئيسي في الفترة المقبلة. وإن عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكذلك دعم المجتمع الدولي للوكالة، يكتسيان نفس القدر المعهود من الأهمية.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ مرة أخرى أنه يجب معالجة جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي في مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينبغي بدء تلك المفاوضات دون تأخير. ويسعى الاتحاد الروسي جاهدا، بوصفه عضوا دائما في مجلس الأمن ومشاركا في المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، إلى التوصل لتسوية على أساس معترف به دوليا – وهو قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية – التي تنص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة إقليميا داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وندعو شركاءنا في المجموعة الرباعية – الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة – إلى تعزيز التعاون لتحقيق تلك الغاية. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقدنا اجتماعا إلكترونيا آخر مع ممثلين خاصين. ونشدد على أهمية عقد اجتماعات على المستوى الوزاري للمجموعة الرباعية، بما في ذلك في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر مدريد المعني بالشرق الأوسط. كما أننا مستعدون لإجراء حوار مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية وإشراكها في جهود المجموعة الرباعية.

ونلاحظ أن عددا من الدول في منطقة الشرق الأوسط اختارت تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ونعتقد أن هذه الجهود لن تؤثر بشكل إيجابي على الحالة في المنطقة إلا إذا انصب تركيزها على إيجاد حل للقضية الفلسطينية على أساس قانوني معترف به دوليا. فعلى نحو ما أظهر اندلاع التوترات مؤخرا حول قطاع غزة، لا سبيل آخر للمضي قدما.

ويتعاون الاتحاد الروسي بنشاط مع مختلف الجهات المعنية الفلسطينية من أجل التغلب على الانقسام الداخلي. ونقوم بتيسير الجهود التي يبذلها أصدقاؤنا المصريون لتحقيق هذه الغاية. ونرحب، على وجه الخصوص، بعقد مؤتمر القمة الفلسطينية – الأردنية – المصرية مؤخرا في القاهرة ونعرب عن الأمل في أن يكون مؤتمر القمة هذا خطوة أولى نحو إحداث تغيير جوهري في الوضع الراهن الذي يقف في طريق مسدود.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور وينسلاند على إحاطته، كذلك أشكر السيد دانيال ليفي والسيدة حنان عشراوي على آرائهما الْمُسْتَبْصِرَة. وأرحب بمشاركة ممثلي فلسطين وإسرائيل في جلسة اليوم.

يساورنا القلق إزاء استمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومنذ الإعلان عن وقف الأعمال القتالية في أيار/مايو، لم تخف، للأسف، حدة التوتر والعنف بين الطرفين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولا تزال الاشتباكات تتسبب في ارتفاع عدد الضحايا الفلسطينيين، ولا يزال العنف المتصل بالمستوطنين مصدر قلق كبير خلال موسم قطف الزيتون.

نشعر بانزعاج خاص لكون الأطفال يتعرضون للعنف منذ أمد بعيد. وإسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، ملزمة بكفالة سلامة وأمن السكان الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن توقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين، وأن تجري تحقيقات نزيهة وسريعة في جميع الهجمات العنيفة. ولا بد من إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. ونحث أيضا جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي عمل أو خطاب قد يؤجج التوترات.

إن العنف الذي شهدناه، والذي على ما يبدو لا نهاية له، إنما يؤكد أهمية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع. وما دام الاحتلال قائما، وكذلك استمرار الأنشطة الاستيطانية وهدم الممتلكات الفلسطينية، فلن يكون هناك سلام مستدام.

إن ما يجري في الميدان غير مشجع. فما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأنه يجري تنفيذ مشاريع الاستيطان في الضفة

الغربية، بما في ذلك القدس. ونؤكد من جديد أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض آفاق التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

تماشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ندعو السلطات الإسرائيلية إلى العمل بشكل دائم على إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية وهدم الممتلكات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وهذه خطوة مهمة نحو بناء الثقة والعودة إلى المفاوضات.

مرة أخرى، نكرر تأييدنا الشديد لحل الدولتين، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام إلى جانب دولة إسرائيل، مع حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، والتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

نرحب بالاتصال الذي جرى مؤخرا بين كبار المسؤولين في حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتلك خطوة مهمة وإيجابية نحو تعزيز التعاون في مجالي الأمن والسياسات الاقتصادية. ونشجع على زيادة المشاركة المباشرة وندعو كلا الجانبين إلى العمل معا لتيسير إعادة إعمار غزة وتعضيد الاقتصاد الفلسطيني.

إن القيام بخطوات ملموسة نحو تحقيق هذه الغاية سيسهم في تهيئة مناخ من الثقة بين الطرفين، ويمهد الطريق نحو حوار ومفاوضات واسعة النطاق ومهمة. ونرحب بجميع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية لتيسير بناء ذلك الزخم.

ونلاحظ الخطوات الأخيرة المتخذة لتخفيف القيود المفروضة على الدخول إلى القطاع والخروج منه. وينبغي زيادة تيسير جميع الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار، لأن الحالة في غزة لا تزال متقلقلة. ونقدر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في ضمان إيصال المساعدات الحيوية للفلسطينيين في غزة. غير أنه يجب أن يتمكن موظفو المساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من الدخول إلى غزة والخروج منها بشكل منتظم. وينبغي أن تكون المعابر مفتوحة أمام السلع التجارية والإنسانية ومواد إعادة الإعمار. وفي الأجل الطويل، لا بد من رفع الحصار المفروض على غزة بالكامل.

وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على أن يلتفت إلى نداء الأمين العام بشأن زيادة قدرها ٦,١ مليون دولار، بما في ذلك استحداث ٤٣ وظيفة إضافية، لكي تدعم الأونروا التعليم والرعاية الصحية وتقديم المساعدة العامة للاجئين الفلسطينيين.

في الختام، نود أن نكرر دعم فييت نام الثابت للنضال المشروع للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي الأمين الرئيسي للشؤون الخارجية في كينيا.

منذ عام ١٩٤٨، ما فتئ مجلس الأمن يتناول الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية في مناسبات عديدة. ويستمع المجلس كل شهر إلى التطورات والملاحظات والتوصيات المنبثقة عن العمل المهم الذي يقوم به مكتب المنسق الخاص ومختلف الجهات التي تتولى هذه المسألة. وأشكر السيد وينسلاند والسيدة عشراوي والسيد ليفي على مداخلاتهم هذا الصباح.

أود أيضا أن أنوه بحضور ممثلي إسرائيل وفلسطين في هذه المناقشة.

بوصفنا هيئة مكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، علينا أن نتساءل: ماذا يمكننا أن نفعل أيضا للاستجابة المستدامة للقضية الفلسطينية؟ إن اهتمام كينيا ما برح وسيظل على الدوام يؤيد إنها هذا التهديد الدائم للسلام والأمن في الشرق الأوسط. إذ أن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في الشرق الأوسط لها تأثير مدمر يطال أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك المنطقة دون الإقليمية وحتى المنطقة المجاورة لنا. بالنظر إلى طبيعة المناقشة التي

دارت اليوم، فليعلم الجميع من دون أدنى شك أن كينيا لا تزال قلقة للغاية إزاء الحالة في الشرق الأوسط خارج إسرائيل وفلسطين. وعلى الرغم من أن كينيا بعيدة عن الشرق الأوسط، فقد شهدت بشكل مأساوي خسارة دماء وأرواح كينية على أيدي إرهابيين مستلهمين السياسة والحالة في الشرق الأوسط.

لقد دعا المجلس إلى وقف إطلاق النار وأمر به، وكان آخرها قبل أربعة أشهر، بعد ١١ يوما من الأعمال القتالية التي دارت بين إسرائيل وحماس. وقد قدم المجلس مشروع قرار إثر آخر يتضمن توصيات ومبادئ، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لوضع إطار لتسوية سلمية تفاوضية لذلك الصراع الذي طال أمده.

وفي الواقع، دعت كينيا إلى تعزيز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كما فعلت العديد من الدول الأعضاء الحاضرة هنا اليوم. ودعت إلى وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ووقف هدم المستوطنات، بما في ذلك تلك التي تشكل خطرا على تحقيق حل الدولتين وتقوض وحدة أرض دولة فلسطينية قادرة على البقاء على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

لقد أبرزنا أهمية أمن الحدود وسلامة وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وحماية الوضع الراهن للقدس، والعمل المهم الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة مراقبي فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة في الإسهام في استقرار المنطقة دون الإقليمية.

لقد أحطنا علما على الدوام بالتقدم المحرز، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية وجهود الوساطة الإقليمية.

ما فتئت كينيا تدين بشكل خاص الهجمات الإرهابية والأعمال التي تفضي إلى الإرهاب والتي ترتكبها حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرهما من الجماعات المسلحة المرتبطة بهما ضد المدنيين الإسرائيليين والهياكل الأساسية المدنية. وقد شجبنا أعمال الذين ينادون بتطبيق القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بيد أنهم ما زالوا ينتهكون ذات القانونين في مجتمعاتهم.

وعلى الرغم من أن النزاع قد يبدو مستعصيا على الحل، فقد تحققت في الماضي إنجازات سياسية رغم أخطر التحديات والعقبات التي يصعب التغلب عليها. فما هي إذن الحلقة المفقودة لتسوية هذا الوضع الذي طال أمده بطريقة مستدامة؟ أقترح على المجلس أنه مهما كان قد فعل أو يرغب في القيام به، فإن الإجابة في نهاية المطاف تكمن في أيدي وعقول الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وقادتهما. ينبغي ألا نحدد معطيات السلام بعد الآن؛ بل ينبغي أن نسمح للفلسطينيين والإسرائيليين برسم مسار السلام والتعايش المتناغم من خلال حوار حقيقي وشامل للجميع حقا متجذر في مجتمعاتهم. ونحن مقتنعون بأن قادة الطرفين يجب أن يجنحوا لتبني السلام مع القيام بتعزيز وتفعيل السلام المتبادل بتمكين أولئك منهم الذين يعملون من أجل السلام. هذا العمل على مستوى القاعدة الشعبية هو ما أود أن أتكلم عنه لبقية بياني.

في مسار محادثات السلام الرسمية، الذي نسميه ”القنوات الرسمية“، هناك ميل إلى تأطير ومناقشة هذا النزاع وعملية السلام حول أطر قانونية وسياسية تبدو بعيدة كل البعد عن العناصر الهامة التي ترى المجتمعات الإسرائيلية والفلسطينية على مستوى القاعدة الشعبية، والتي تتعايش حاليا جنبا إلى جنب، أنها مهمة والتي يعانون منها يوميا. وقد أثبتت نتيجة نهج المسار الأول هذا أن ”الحلول“ أو ”الاستنتاجات“ المقدمة على هذا المستوى موجهة أساسا إلى القضايا الكلية السياسية و/أو قضايا الاقتصاد الكلي، في حين أن التوترات الاجتماعية والسياسية – الدينية المتعددة والمناحي الأخرى للمجتمع تعتمل تحت السطح.

قبل بضعة أسابيع، وخلال الإحاطات الخاصة بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (انظر S/PV.8869)، ذكرتنا إحدى الشابات من المجتمع المدني بأن النزاع الذي نتعامل معه اليوم هو جزئيا نتيجة

للنهج الذي تقرر قبل ٢٠ عاما والذي لا يزال قيد الاستخدام. ويعطي هذا النهج الأولوية لـ "القنوات الرسمية" على حساب المنظمات الشعبية المتنوعة والقنوات التي تنشئها القواعد الشعبية نفسها. تجسد هذه المنظمات سنوات من التعامل المضني المباشر والجريء مع المفاهيم الاجتماعية والسياسية – الدينية، سواء كانت مرتبطة بالديانات الإسلامية أو اليهودية أو المسيحية – لتحديد وتفسير ووضع التجارب والحقائق السياسية التاريخية والمباشرة للحياة اليومية للناس في سياقها.

ولذلك دعونا نسمع المزيد منهم ونعيد النظر في جهود مجلس الأمن ونعيد صياغتها ونعيد تقييمها بنفس السياق الشجاع الذي يجسده كل من القادة الشباب الإسرائيليين والفلسطينيين على مستوى القاعدة الشعبية، الذين يتعايشون يوميا، كما قلت، ويقومون بشكل إيجابي ببناء السلام بين الأعراق والثقافات، والذين يسمون الأمور بمسمياتها ويسعون إلى المساءلة عن الأشياء التي تلزم المساءلة عنها.

نحن لا ندلي بهذه الملاحظات لإبداء أي تكافؤ زائف، بل لكي نحث على التحرك الفعلي بعيدا عن النقاش الحالي الذي لا نهاية له، الذي جعل مجلس الأمن يتوصل إلى حلول سريعة ونتائج عملية لهذه الحالة ولكنها طويلة الأجل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.